۱۳۷

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی
اسکن شد
۱۳۸۷/۱/۳

نام کتاب حل المشکلات وجنید سالک دیگر
مؤلف
موضوع تألیف
شماره ترتیب ۳۸۹۸

شمارهٔ دفتر
۲۵۸۵۷

خطی - فهرست شده
۱۸۲۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

واصبح مشکورا بکل لسان وهو الملک الاعظم والمخدوم المعظم مجمع الفضائل
والشیم کهف کافه الامم المفتخر به الزمان المدعو بکل لسان الحبر الکبیر
العالم النحریر ملجأ ائمة سلطان علماء الدین شافعی الثانی بحر المعانی یصدق
ان قیل فی حقه صدق صدق وعوده عزیز عزیز وجوده وجوده شمس
الحق والدولة والدنیا والدین جمال الاسلام والمسلمین لازال رافع الکعب
علی الفراقد جامع شمل المناقب والمحامد وسمیت حل المشکلات فی بیان المعضلات
وارجو ممن ینظر فی هذه الاوراق بطریق الانصاف لا بالمنی والاعتساف
ویتامل فیها تاملا وافیا ویحث فیها بحثا شافیا ان لاینبا درفی انکار انکار
ما قرع سمعه ولیمعن النظر بجانب الاعتساف فان بالحق یعرف مراتب الرجال
لاتتعاوم الازمنة والآجال والله المستعان وعلیه التکلان هذه مغالطات
من المغالطات التی تتعلق بالشکل الاول وهی انه یصدق قولنا کلما کان
الاثنان فردا کان عددا وکلما کان الاثنان عددا کان زوجا ینتج کلما
کان الاثنان فردا کان زوجا طلبها ان یقول الکبری ان کانت زومتیه
ممنوعة وان کانت اتفاقیة فلا ینتج الشکل الاول والکبری اتفاقیة مغلطه
اخری هی قولنا زید فرس لان کل من قال ان زیدا فرس قایل بان زیدا

حل المشکلات

حیوان وکل من قال ان زیدا حیوان صادق ینتج ان کل من قال زیدا
فرس فهو صادق حلها ان یقال ان اردت بقولک کل من قال
ان زیدا حیوان فرس فهو صادق فی جمیع اقواله فهو کاذب وان اردت انه
صادق فی بعض اقواله فالنتیجة حق ح وهی قولنا کل من قال ان زید
حیوان فرس فهو صادق فی بعض اقواله وهو انه حیوان او جسم او غیرها مغلطة
اخری الثلثة عدد وکل عدد فهو اما زوج واما فرد ینتج الثلثة هی اما زوج
واما فرد او یقال الانسان حیوان والحیوان اما انسان او فرس ینتج
او یقال کل خاص فهو عام وکل عام فهو اما خاص او غیره ینتج کل خاص
اما خاص او غیره حلها التزام صدق النتیجة فان المنفصلة الحقیقیة تصدق
بصدق احد جزئیها وههنا صادقة باحد جزئیها مغلطة اخری هی ان
یقال کلما صدق الخاص صدق العام وکلما صدق العام لم یلزم ان
یصدق الخاص حلها ان یقال کلیة الکبری ممنوعة لانه قد لا یکون اذا
صدق العام لم یلزم ان یصدق الخاص بل یلزم صدق الخاص علی بعض
تقادیر صدق العام فلا یکون الکبری کلیة مغلطة اخری فی بیان وجود
الممتنع فی الخارج وهی ان یقال کل ما شریک الباری تعم فهو مشارک له فی النوع

والا لکان شریکا له وما هو شریک مشارک الباری تعم فی النوع فهو واجب
لذاته وهما ینتجان من الشکل الاول کان ما هو شریک للباری فهو واجب
لذاته وکل ما هو واجب لذاته فهو موجود ینتج کل ما هو شریک الباری
تعالی فهو موجود وهو الغلط حلها ان یقال لا نسلم صدق الشئ من المقدم
وانما یصدق شئ منها ان کان له موضوع موجود وحقیقیا او تقدیرا وذلک
ممنوع فانه لیس لشئ من الاشیاء انه موصوف بانه شریک الباری تعم
وانه موصوف بانه مشارک له فی النوع واذا کان کذلک لم یثبت شئ
من المقدمتین مغلطة اخری هی ان یقال الانسان واحد وضاحک وکل
ضاحک فهو حیوان ینتج الانسان واحد وحیوان حلها الوحدة المعتبرة
بالصغری غیرها مرکبة من ایجاب موجبة فاذا قرنت الکبری بالایجاب
ینتج ما یسلب فلا ینتج مغالطة اخری هی ان یقال لا شئ من ج ب وبعض
ب ا ینتج لیس بعض ج ا فلا یشترط ایجاب الصغری فی الشکل الاول
حلها ان یقال ان هذا القیاس ان اعتبر بالقیاس الی ا ب ینتج الی ا
کان شکلا رابعا وان اعتبر بالقیاس الی نسبة ا الی ج کان شکلا اولا
غیر منتج والصغری والکبری انما یتعینان بتعین الاصغر والاکبر وعند

تميز الصغرى من الكبرى بتعيين الشكل الى الشكل مغلطة اخرى بعض الموجود
ليس بجسم والا كلما كان الشئ موجودا كان جسما ونعناء مقدمة صادقة
في نفس الامر وهي قولنا كلما كان الشئ ليس بجسم وموجودا فهو موجود فيجعل
هذا المقدمة الصادقة صغرى والمقدمة اللازمة من بعض الخط الكبرى
ينتظم منها قياس في الشكل الاول على تقدير صدق نقيض الخط وينتج كلما
كان الشئ ليس بجسم وموجودا فهو جسم وانه محال فهذه المغالطة مركبة
من متصلة موجبة واستثناء بنقيض تاليها لانتاج نقيض مقدمها الذي
هو الخط حلها ان نقول لانسلم استحالة اللازم من نقيض الخط وهو قولنا
كلما كان الشئ ليس بجسم وموجودا فهو جسم والمستند امتناع استلزام
الشئ الواحد للنقيضين ع مغلطة اخرى المدعى حمل الشئ على نقيضه حملا كليا
وذلك انه يصدق قولنا كل زوج من الاعداد فهو مركب من الوحدات
وبعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون مركبا من الوحدات فهو ليس
بزوج من الاعداد وكل ما ليس بزوج من الاعداد فهو فرد فمنها ينتج كل
ما لا يكون مركبا من الوحدات فهو فرد وكل فرد مركب من الوحدات وكل
ما لا يكون مركبا من الوحدات فهو مركب من الوحدات وهو المدعى

حلها

حلها انه لانسلم صدق الكبرى وهي قولنا كل ما ليس بزوج من الاعداد فهو فرد
منها لان من الاعداد فهو فرد منها لان من الاعداد متعلق بزوج لا بما
في كل ما ليس مغلطة اخرى زيد انسان والانسان كلي وقيل الانسان حيوان
والحيوان جنس ينجان زيد كلي والانسان جنس فحلها بمنع كلية الكبرى ولو
قيل الانسان لا شعر وكل شعر ينبت ينتج الانسان ينبت فحلها بمنع تكرار
الاوسط وبهذه المغالطات يتعلق بالشكل الثاني فمنها هي قولنا ان ناطق صادق
للانسان ولا شئ من الانسان بحجر والانسان فينتج ان ناطق ليس بحجر مغلطة
اخرى الانسان نوع ولا شئ من الانسان بناطق بنوع ينتج الانسان ليس بناطق
مغلطة اخرى الانسان نوع ولا شئ من الانسان بناطق بنوع ينتج الانسان
ليس بناطق مغلطة اخرى الانسان اخص من الحيوان ولا شئ من الحيوان
باخص من الحيوان ينتج الانسان ليس بحيوان حل هذه المغالطات الثلث
هو ان صدق الصغرى مانع لصدق الكبرى لان الاصغر مما يصدق عليه الاكبر
فيكون مندرجا تحته فيكون جزئيا اضافيا واذا كان الاوسط صادقا
على الاصغر الذي هو جزئي من جزئيات الاكبر فلا سلب في الكبرى عن كل
افراد الاكبر فلا يصدق الكبرى كليه فلا ينتج مغلطة اخرى الوضوء واجب

بالاجماع والوضوء العاري عن النية ليس بواجب بالاجماع ينتج الوضوء
العاري عن النية ليس بوضوء قيل في حل هذه المغلطة ان النتيجة صادقة
لان العاري عن النية ليس وضوء مطلقا مشتركا بين العاري والمنوي
بل مشتملا عليه واذا كان مشتملا على الوضوء المطلق الذي هو الواجب
فمحصوله في العاري خروج المتوضي عن العهدة مغلطة اخرى الامكان
ليس علة للجهة الى المؤثر لانه لا شئ من الامكان بضروري وان يكون
علة للجهة الى المؤثر وكل علة للجهة الى المؤثر فهو ضروري ان يكون علة
للجهة الى المؤثر ينتج لا شئ من الامكان بعلة للجهة الى المؤثر حلها ان يقول
ان اردتم بالضرورة في قولكم كل ما هو علة للجهة الى المؤثر فهو ضروري
ان يكون علة للجهة الى المؤثر الضرورة الذهنية اعني جزم الذهن بمجرد تصور
تصور الطرفين فلا نسلم ان كل ما هو علة للجهة الى المؤثر فهو ضروري ان يكون
علة للجهة الى المؤثر بهذا المعنى وان اردتم بها الضرورة الخارجية اعني امتناع
انفكاك العلة عن كل ما هو علة للجهة الى المؤثر فلا نسلم انه لا شئ من الامكان
بضروري ان يكون علة للجهة الى المؤثر بهذا المعنى فعند ذلك نستحيل ان يكون
الامكان علة للجهة الى المؤثر هذه مغالطات تتعلق بالشكل الثالث

الدعى

الدعى ان كل ثور ناهق لانه يصدق قولنا قد يكون اذا كان كل ثور فرسا
فكل فرس حمار من آه والاوسط مجموع ذينك الجزئين ويصدق ايضا كلما
كان الفرس حمارا كان الفرس ناهقا وهو ظاهر صح يصدق كل ثور ناهق والا
يصدق نقيضه واشكل مع المقدمة آه هي صغرى والنقيض كبرى قياسا
منتجا لقولنا قد يكون اذا كان بعض الفرس ليس بناهق فكل فرس حمار وعكسه
ناقض الكبرى وهو محال واما بيان انتاج المقدمة الاولى مع النقيض فلما بين
في الاقتران من المتصلة الجزئية المشاركة للحملية الجزئية السالبة المقدمة وذلك
البرهان هو انه لو لم يصدق الدعى يصدق نقيضه فنضم مع الصغرى حينئذ
صغرى والنقيض كبرى قياسا من المقدمة السالبة الجزئية هي سلب لزوم
التالي للمقدم وهو صحيح لانه كلما فرض المقدم لزم التالي لان التقدير صدق
نقيض الحملية فليركب قياسا من الشكل الاول هكذا كلما صدق المقدمة
صدق المقدم ونقيض الحملية وكلما صدق المقدم ونقيض الحملية صدق
التالي من الثالث نتج من الاول كلما صدق المقدم صدق التالي فيكون تلك
النتيجة المتصلة السالبة الجزئية الزومية كاذبة لصدق نقيضها او نقول
يصدق قولنا قد يكون اذا كان كل ثور فرسا فكل فرس ناهق لكون هذه

النقيضية لازمة للمقدمتين المذكورتين فلو صدق نقيض المدعى لانتظم مع هذه
المقدمة قياس منتج لنقوض وقد يكون اذا كان بعض الفرس ليس بناهق
فكل فرس ناهق بالبيان المذكور وانه محال علمها انه مبني على استلزام الشيء
الواحد للنقيض وامتناع الملازمة الجزئية بينهما وقد عرف جوازهما عند
بعضهم بمغالطة اخرى المدعى ان الشكل الثالث لا ينتج لاستلزام انتاجه الخ وهو
صدق الموجبة الجزئية مع ان الكلية علمها انه يمكن ان يقال نقولك كلما كان
النقيضان صدق احد النقيضين انه ان اردتم لذلك النقيض الاخر مدخلا
في لزوم صدق التالي للمقدم فممنوع وان اردتم غير ذلك فمصير القياس
هكذا الوصدق احد النقيضين لصدق ذلك النقيض ولو صدق النقيض
الاخر لصدق الآخر وهذا ليس بقياس فضلا من الشكل الثالث وفي هذا
الجواب نظر يعرف بالتامل واعلم ان هذه المقالة حالما بحث عنها الى هذا
اليوم فمن بحث عنها فله زيادة فضل وكمال فطانة وجلال هذه مغالطات
يتعلق بعدم تكرار الاوسط قولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة
في البيت ويصدق ايضا قولنا زيد مقتول بالسيف والسيف آلة
حديدية فزيد مقتول بآلة حديدية فهذان القياسان منتجان ولا يكون

الاوسط

الاوسط فيهما مكررا بتمامه علمها انه قولنا فرد مقتول بآلة حديدية هو زيد
مقتول بالسيف الا ان السيف قد حذف واقيم ما هو مقتول عليه مقامه
وح لا ينتج اما ان يكون بين قولنا مقتول بالسيف وقولنا مقتول بآلة حديدية
تغاير يقتضي ان يكون احدهما محمولا على الآخر ام لا بل هما لفظان مترادفان
فان كان الاول كان هذا القياس في قوة قياس صورته هكذا زيد
مقتول بالسيف وكل مقتول بالسيف فهو مقتول بآلة حديدية وانتاجه حينئذ
وان كان الثاني فلا يكون هذا قياسا بل يكون الذي ظننا انتجه وبعينه الذي ظننا
مقدمة وقس عليه المثال الاول الا انه انما يشبه الثاني اذا قلنا فيه ما هو مما هو
في البيت ويتوصل من ذلك الى قولنا كل ما هو فما هو في البيت وهذا الجواب
هو بعينه جواب عن قياسات المساواة المغالطات التي يتعلق باشتراك
اللفظ واجب الوجود واحد لانه لو تعدد وامكن ان يكون اثنين فيكون
وجوب الوجود بالذات مشتركا بينهما وح لا يخلو من ان يكون الوجوب بالذات
ممتنع الانفكاك عن احد المعنيين اولا فان كان ممتنع الانفكاك بحيث لو وجد
وجوب الوجود بالذات لوجد ذلك المعين وح يكون واجب الوجود واحدا
وان كان وجوب الوجود بالذات تارة لا ينفك عن ذلك المعين يلزم جواز

ضرورة الواجب ممكنا لانه لا انفك الوجوب عن الواجب صار ممكنا حلها ان لفظ
الانفكاك مشترك بين معنيين تحقق الوجوب بدون ذلك المعين وتحقق المعين بدون
الوجوب فان اريد بالانفكاك الاول فلا نسلم انه لو جاز الانفكاك لصار الواجب
غير واجب لجواز ان يوجد ذلك المعين وغيره ايضا وان اريد الثاني وهو تحقق ذلك
المعين بدون الوجوب فلانم انه لو امتنع الانفكاك كان الواجب وحد الجواز ان
لا يوجد ذلك المعين بدون الوجوب اصلا ويكون الوجوب اعم منه المغلطة الاخرى
واجب الوجود واحد اذ لو كان اثنين فمجموعهما ليس اما ان كان واجبا او ممكنا
وكل منهما ممتنع اما الاول فلان المجموع محتاج الى كل واحد منهما فلا يكون واجبا واما
الثاني فلانه لو كان ممكنا لازم من فرض اشيائه ممتنع والتالي باطل لان اشياء
المجموع انما تكون بالغة مبلغ واحد او كلا هما وذلك مما حلها ان يقول لفظ
المجموع مشترك بين الماخوذين معا وبين المجموع المركب منهما مع الهيئة الاجتماعية
فان اريد بالمجموع الاول فلا نسلم انها ليس بواجب وان اريد به الثاني فلانم
امتناع اشياء المجموع لجواز ان يعني باشياء الهيئة الاجتماعية لا باشياء الواجب
المغلطة التي تتعلق بالمجاز الواجب غير موجب بالذات اذ لو كان موجبا بالذات
لكان معلوله الاول لازما بالضرورة اذ لو تخلف عنه لاحتاج الى شرط فلا يكون

المعلول

المعلول الاول هو ذلك الشرط واذا كان معلول الاول لازما له فلا يخلو من ان لا يكون
معلولا الاول جائز العدم او لم يكن فان لم يكن كان واجبا بالذات فيلزم
ان يكون الواجب معلولا لغيره وان لم يكن جائز العدم يكون الواجب
ايضا جائز العدم لان جواز عدم اللازم يوجب جواز عدم الملزوم حلها
لفظ الجواز في اصل الوضع انما كان لما يصح وقوعه في الواقع ثم استعمل
في مساواة نسبة الوجود والعدم الى الذات مجازا فان اريد بجواز العدم
المعنى الاول فلانم انه لو لم يكن جائز العدم لكان واجبا بالذات بجواز ان يكون
واجبا بالغير اذ ليس الوجوب بالذات في مقابلة جواز العدم بالمعنى الأول
بل في مقابلة جواز العدم بالمعنى الثاني وان اريد بجواز العدم التسوية الثاني
يكون معناه ان نسبة الوجود والعدم الى ذاته واحدة ولا يلزم من مساواة
نسبة طرفي اللازم الى ذاته مساواة نسبة طرفي الملزوم الى ذات الملزوم
المغلطة التي تتعلق بالتشكيك وجوب الوجود غير مجرد فيض الالهية اذ
لو كان مجردا فلا يخلو من ان يكون الوجود من حيث هو مقتضيا للتجرد او اللاتجرد
او غير مقتض لشيء منهما والكل باطل اما الاول فلان الوجود من حيث هو لو كان
مقتضيا للتجرد لكان وجود الممكنات ايضا مجردا وليس كذلك واما الثاني

فلان الوجود من حيث هو لو كان مقتضيا للتجرد يلزم ان يكون وجود
الواجب ايضا غير مجرد هف واما الثالث فلان الوجود لو كان من حيث
هو غير مقتض لشئ منهما لكان التجرد واللاتجرد له لغيره فيلزم ان يكون
تجرد الواجب لامر منفصل وذلك مح حلها الوجود وليس معنى واحدا
في الواجب والممكن بل هو مقول على وجود الممكن والواجب بالتشكيك
فح جاز ان تقتضي وجود الواجب التجرد ووجود الممكن اللاتجرد فلا يلزم شئ
منهما مما ذكرتم مغلطة اخرى في تبديل اللاحق باللحوق المركب ممنوع الوجود لانه
لو وجد لكان له علة تامة وذلك ظ لكن يستحيل ان يكون له علة تامة اذ لو كان
له علة تامة فجميع اجزائه ان كان جزء العلة التامة يلزم توقف العلة العلة
التامة عليه او مجموع الاجزاء هو بعينه لكن المعلول متوقف على علته التامة
فيلزم الدور وان لم يكن جميع اجزائه جزءا لها يكون بعضها خارجا عنها
لكن المعلول لا يحتاج مع علته التامة الى شئ آخر لانها جملة ما يحتاج اليه فيلزم
استغناء المركب عن ذلك الجزء وانتج حلها المحتاج الى العلة التامة وجود
المجموع لا نفس المجموع فدخول مجموع الاجزاء في العلة لا يوجب الدور لانتج
يحتاج العلة التامة الى مجموع الاجزاء لا الى وجود المجموع ووجود المجموع يحتاج

الى العلة

الى العلة التامة فقد وضع اللحوق وهو المركب فكان اللاحق وهو وجوده
مغلطة اخرى في احدها بالذات فكان ما بالعرض كل موجود قديم لان ملزومه
قديم وذلك لان وجود الواجب نعم يستلزم احد الامرين وهو اما وجود
ذلك الموجود او عدمه لانه كلما فرض وجود الواجب كما اجاز ضرورة لانه
لو لم يكن شئ منهما لزم جواز ارتفاع النقيضين على تقدير وجود الواجب والتقدير
واقع فيلزم جواز ارتفاع النقيضين في الواقع وذلك مح وليس المراد باللازمة
سوى وجود اللازم على تقدير وجود الملزوم واذا كان وجود الواجب
مستلزما لاحد لكنه غير مستلزم لعدم ذلك الموجود والا لما وجد اصلا فكون
مستلزما للوجود ووجود الواجب قديم فيلزم ايضا قدم ذلك الموجود
حلها اللازمة انما يتحقق ان لو لزم وجوب اللازم على تقدير وجود الملزوم من
وجود الملزوم لا من وجوبه في نفس الامر بسبب ذاته لكن وجوب احد النقيضين
لذاته لا بسبب المتقدم فلا تحقق اللازمة فقد احدها بالذات فكان ما بالعرض
مغلطة اخرى ايضا فيه اجتماع النقيضين ممكن لانه لا يخ من ان يكون علته التامة
متحققة او لا فان كانت متحققة يلزم اجتماع النقيضين وتحققه مستلزم لامكانه
وان لم يكن علته التامة متحققة ومتى كانت متحققة كان وجوده ضروريا فيلزم

ان یکون عدمه ولعدم علیه او معلول عدم العلة علة العدم فیکون عدم اجتماع
النقیضین لعدم علیه وکل ما عدمه بالغیر کان وجوده ممکنا وهو المطلوب علیها انه
لانسلم انه لولم یکن علیه متحققة کان عدم لعدم علیه لجواز ان یکون بالذات
مغلطة اخری فی اخذ ما بالقوة مکان ما بالفعل الجزء الذی لایتجزی موجود
لان الجسم اما ان یکون منتهیا الی غیر النهایه بان ینتصف وینتصف
نصفه وینتصف نصفه لا الی نهایه او یکون منتهی القسمة لا جایز ان یکون
منتهیا الی غیر النهایه والا لزم الحضار مالا یتناهی من الحاضرین لان
مالا یتناهی حج یکون بین ذلک الحصر فح یتعین ان یکون منتهی القسمة
فینتهی قسمة الی مالا ینقسم وهو الجزء علیها ان اردید بالانقسام الانقسام
بالفعل لانه لو انتهی قسمة الجسم الی مالا ینقسم یلزم الجزء الجواز ان ینقسم بالوهم
او الوهم وان اردید بالقوة: سلمنا انه منتهی الی غیر النهایه لکن لانسلم لزوم
الحضار مالا یتناهی من الحاضرین وانما یلزم ان لو کانت الانتفاءات الممکنة
حاصلة بالفعل مغلطة اخری فی اخذ ما مع الشیء مکان ما به الشیء اجتماع النقیضین
مع کذب الآخر وذلک حج لان صدق اح موقوف علی کذب الآخر او لو کان
بمعنی صدقه وکذا کذب الآخر علی صدقه او ممتنع کذبه دون صدقه فیلزم الدور

واذا صدق احد مع کذب الآخر فح ثبت اما اجتماعهما واما ارتفاعهما
علیها صدق احد وکذب الآخر انما یکون معا فلا یتوقف شیء منهما علی الآخر
فلا یلزم الدور الخ مغلطة اخری فی اخذ المطلق بدل المقید کل من قال
ان الانسان حجر قال بانه جسم وکل من قال بانه جسم صادق ینتج کل من قال
ان الانسان حجر فهو صادق علیها ما ذکر من المغالطات التی هی فی الشکل
الاول اوردت ههنا مثالا فی اخذ المطلق بدل المقید مغلطة اخری فی اخذ
المقید بدل المطلق الجزء الذی لایتجزی موجود لان الشیء اذا صار معدوما بعد
اما ان یحصل فی آن وجوده فیه وهو ح والا لزم اجتماع النقیضین او یحصل
فی آن غیر آن وجوده وح لا یجوز ان یکون بین الآنین زمان والا لزم اجتماع
النقیضین فی ذلک الزمان واذا لم یکن بین الآنین زمان یلزم تتالی الآنات
فیکون الزمان مرکبا من اجزاء لایتجزی والزمان منطبق علی الحرکة فیلزم ترکب
الحرکة من اجزاء لایتجزی والحرکة منطبقة علی المسافة فیلزم ایضا ترکب المسافة
من اجزاء لایتجزی مستحق الجزء علیها کما ان العدم بعد فی ان الوجود وهو لا
یکون فی ان آخره غیر آن الوجود قلنا لانسلم لم لا یجوز ان یکون ابتداء العدم
فی زمان ابتداء ذلک الزمان لآن الذی کان الوجود فیه وح لا یلزم تتالی
الآنات فقد اخذ المقید وهو وقوع العدم فی آن غیر الوجود بدل المطلق

مغلطة اخرى الواجب لا يكون اثنين والا لكان اح غير واجب وذلك
لانه لو كان الواجب اثنين فلا يخ اما ان يكون بينهما ملازمة ام لا فان كان
بينهما ملازمة يكون الملزوم مفتقرا الى اللازم او يمتنع عند انتفاء اللازم
واذا كان مفتقرا الى الآخر لا يكون واجبا وان لم يكن بينهما ملازمة جاز انفكاك
اح من الآخر والانفكاك انما يتحقق بانتفاء احد فيكون عدم احد ممكنا فلا يكون
واجبا حلها انه لو لم يكن بين الشيئين ملازمة يلزم جواز ثبوت ما هو العدم
غير مستلزم لما هو اللازم محالا ان يكون اح ثابتا مع انتفاء الاخر اذ كون
الانسان ناطقا لا يستلزم كون الحمار ناهقا مع امتناع احد بدون الآخر
فالثاني اخص من الاول حتى وجد المقدم بدون التالي يكون المقدم بدون التالي
يكون المقدم غير مستتبع لمن غير عكس فالعام لا يستلزم الخاص مغلطة اخرى
في احد المطلق مدل المعدوم المضاف الممتنعات والمعدومات موجودة في الخارج
والا فلا يخ من ان يكون عدمها ثابتا في الخارج اولا وعلى التقدير ين يلزم المح
واما اذا لم يكن ثابتا نقيضه وهو الوجود ثابتا فيلزم تحقق الوجود للممتنعات
والمعدومات حالة عدمها فيلزم اجتماع النقيضين وان كان ثابتا يلزم ثبوت الممتنع
في الخارج لامتناع قيام الثابت بالمنتفي فيلزم اجتماع النقيضين ايضا فالملازم
وهو اجتماع النقيضين لا يخ اما ان يكون ثابتا او لم يكن فان كان ثابتا فظ وجود

وان لم يكن

وان لم يكن ثابتا وهو لازم لعدم الممتنعات والمعدومات فيلزم ان يكون
عدم الممتنعات والمعدومات منتفيا فيلزم ثبوتها وهو المدعى حلها
سلمنا ان عدمها ثابت لكن لا نسلم انه يمتنع قيامه بالمعدوم وانما يمتنع
لو كان ثابتا وجوديا واما اذا كان عدميا فلم قلتم انه لا يجوز قيامه بالمعدوم
والمعدوم كذلك مغلطة اخرى الانسان ليس بحيوان لانه يصدق
قولنا الانسان ناطق من حيث هو ناطق ولا شئ من الناطق من حيث هو ناطق
بحيوان ينتج الانسان ليس بحيوان حلها الصغرى كاذبة بسبب زيادة
قيد لا مدخل له في الحمل اذ الانسان ناطق مطلقا لانه ناطق من حيث هو ناطق
مغلطة اخرى في تبديل الجزء بالكل الجزء الذي لا يتجزى موجود لان اقل
الحركة التي هي مقتضى السكون الدايم لا يخ من ان يكون منقسما او لم يكن لا جائز
ان يكون منقسما والا لكان هو اقل الحركة بل الاقل هو جزء منه وان لم يكن
منقسما فالمتحرك اذا تحرك بهذا المقدار على المسافة المقدار المقطوع في
بهذا المقدار من الحركة لجاز ان يكون منقسما اذ لو كان منقسما لكان
الحركة الى نصفه نصف الحركة الى كله فيكون هذه الحركة ايضا منقسمة وقد
بينا انها غير منقسمة هف واذا لم يكن المقدار المقطوع من المسافة
منقسما يلزم الجزء حلها لا نسلم ان اقل الحركة متحققة حتى يلزم كونه غير منقسم
بل كل حركة نفرض تكون منقسمة الى غير ذلك النهاية فقد وضع الكل مكان
الجزء مغلطة اخرى ايضا في تبديل الجزء بالكل الحس الطبيعي ممتنع وجودها

ذلك

في الخارج وانما قلنا انه متوقف على نفسه لانه متوقف على احد انواعه
من اذ لو لم يوجد شئ من انواعه لا وجد الجنس اصلا لكن كل واحد من انواعه
مفتقر اليه لافتقار الكل الى الجزء فيلزم توقفه على نفسه وايضا الجنس يحتاج
الى الفصل انواعه ولا الى اي انواعه والمحتاج الى المجنس انواعه لا فصول
انواعه فلا يلزم توقفه على نفسه معلطه اخرى في وضع مالیس بعلة
علة كل موجود واجب لذاته اذ كل موجود موصوف بالامكان العام
والامكان العام واجب لذاته فالموصوف به اولى ان يكون
واجبا لذاته لان ما يتوقف عليه الواجب اولى ان يكون واجبا وانما قلنا
ان الامكان واجب لذاته لانه لو فرض عدمه يلزم محال وذلك لان عدمه
يلزم محال وذلك لان عدمه لا يخ اما ان يكون ممتنعا او لم يكن فان كان
ممتنعا كان الامكان واجبا ضرورة امتناع عدمه وان لم يكن عدمه ممتنعا
فاما ان يكون واجبا او ممكنا وعلى التقديرين يكون ممكنا بالامكان العام
فعلى تقدير عدمه يلزم وجوده وذلك محال وكل امر يجر فرض عدمه يستلزم
المحال فهو واجب لذاته فالامكان العام واجب لذاته فلها لا يلزم من
كون الامكان العام واجب التحقق كون موصوفه كذلك وانما يلزم ان كان
الامكان العام واجب التحقق كون موصوفه كذلك وانما يلزم ان كان
الامكان صفة وجوده وليس كذلك فقد وضع مالیس بعلة علة لكون الوصف
الامكان واجبا فكان العلة معلطه اخرى اضافة فكلما كانت الاربعة

موجود

موجودة فالثلثة موجودة وكلما كانت الثلثة موجودة فهي فرد ينتج كلما كانت
الاربعة موجودة فهي فرد فلها الضرب في كبرى وهي تكون كلما كانت الثلثة
موجودة فرد وراجع الى ثلثة فتكون صغرى الكبرى كلما كانت الثلثة موجودة
فالثلثة فرد وح ينتج كلما كانت الاربعة موجودة فالثلثة فرد وهذا حق
فقد وضع مالیس بعلة لكون الاربعة فردا مقامها معلطه اخرى الكلمة تنقسم
الى الاسم والفعل والحرف والاسم واحد من الثلثة الى الثلثة وذلك
وانما قلنا ان الكلمة لو انقسمت الى ما لزم انقسام ما لا يخ الى الثلثة لان كل ما صدق
عليه الكلمة صدق اي وكل ما صدق اي صدق عليه الكلمة وانقسام احد المساويين
يوجب انقسام الساوي الآخر اليها فلو انقسمت الكلمة اليها لزم انقسام احد اليها
فتقسم الشئ وبعض اقسامه وح فلها الساوي للكلمة اصلا على التعيين واحد
لا على التعيين ينقسم الى الثلثة ولا امتناع معلطه اخرى في جمع المسايل اجتماع
النقيضين واقع لانه لو قال قايل كل كلامي في هذه الساعة واحد كاذب
ولم يقل في تلك الساعة غير هذا الكلام فلا يخ من ان يكون هذا الكلام صادقا
في نفس الامر او كاذبا ويلزم على هذا التقديرين اجتماع النقيضين اما اذا كان
صادقا فلانه يلزم كذب كلامه في تلك الساعة وهذا الكلام كلامه في تلك
الساعة فلزم كذبه والتقدير انه صادق فيلزم اجتماع النقيضين واذا كان
كاذبا يلزم ان يكون بعض افراد كلامه في تلك الساعة صادقا والا كان
هذا الكلام كاذبا لكن ما وجد منه في تلك الساعة سوى هذا الكلام فيلزم صدقه

والتقدير انه كاذب فيلزم اجتماع النقيضين وهذه المغالطة مشهورة ذكروا
في حلها وجوهًا اما ما ذكره نجم الدين الكاتبي في حلها فهو انه لانسلم ان هذا الكلام
لو كان كاذبا يلزم ان يكون بعض افراد كلامه في هذه الساعة صادقا
لان صدق هذا القول عبارة عن ترتب الكذب على كل فرد من افراد كلامه
الموجودة في الساعة فيكون صدقه باجتماع صدقه وكذبه معا وكذبه يكون
باستثناء هذا المجموع لا يصدق بعض كلامه في هذه الساعة فجاز ان يكون
استثناء الكذب الكل وقد يقال ان قولنا على هذا الكل لانسلم صدق هذه القضية
عبارة عما ذكرتم واما ثانيا فلانه لابد وان يصدق الى له الجزئية التي هي نقيض
هذه الموجبة الكلية على تقدير كذبها وهو قولنا ليس كل افراد كلامي في هذه
الساعة كاذب وهذه الى له يستلزم صدق تلك الموجبة الجزئية التي صنعت صدقها
واما ما ذكره شمس الدين السمرقندي فهو ان يقال الخبر انما يتعين بارادة المخبر
فان اراد العاقل بقوله كل كلامي غير هذا الكلام فلا يلزم اجتماع النقيضين لانه
حينئذ يلزم من صدق هذا الكلام كذب كلام آخر فلا يجتمع
الصدق والكذب على شيء واحد وحينئذ يكون هذا الكلام كاذبا اذ ليس كل كلام
في هذه الساعة غير هذا الكلام فلا يصدق عليه انه كاذب وان اراد بهذا
الكلام وغيره فحكمه بهذا الكلام ثم قال ثانيا ان هذا الكلام كاذب
وذلك لانه ان اراد دخول هذا الكلام في هذا الحكم يكون المحمول وهو كاذب
مخبرا به في هذا الكلام ويكون هذا الكلام خبرا ايضا يكون مخبرا به لهذا الكلام

وهذا

وهذا الكلام مخبر عنه فقد جمع في هذا الكلام خبر من كل منهما متعلق للآخر وحينئذ
ان هذا الكلام كاذب قولنا حينئذ يكون بعض افراد كلامه صادقا قلنا نعم يكون
الجزء الثاني صادقا لانه متى كان هذا كاذبا صدق قولنا هذا كاذب وحينئذ لا يلزم
التناقض لعدم توارد الصدق والكذب على شيء واحد وهذه مغالطة تعلقت
من بعض الكتب التي صنفها الامام نجم الدين الكاتبي وقد اجاب عنها ولي في بعض
اجوبتها نظر كما يأتي وهي قولنا المدعى حصول شريك الباري في بعض الاوقات
لانه يصدق قد يكون اذا كان الباري موجودا وشريكه موجودا لكن الباري موجود
دايما وشريكه موجود في بعض الاوقات اما صدق المقدمة في الشكل الثالث
والاوسط بمجموع الطرفين واما حقيقة المقدم فلان الباري واجب الوجود لذاته
وكل واجب الوجود لذاته موجود دايما فالباري موجود دايما فاك في حلها انا
نمنع وقوع المقدم في هذه المتصلة الجزئية في جميع الازمنة مع كل وضع نفرضه
له في الاحوال المذكورة بل المعلوم وقوعه في جميع الازمنة مع الاوضاع التي نفرضه
له في الاحوال الواقعة وذلك لانه قد وقد ثبت ان هذا الكل يتكرر لانه لابد وان يكون هذا
المقدم معلوم الوجود في جميع الازمان مع جميع الاوضاع التي تعرض له في الاحوال
الواقعة وغير الواقعة لان تلك الاحوال لابد وان لا يكون منافية للواجب لذاته
الذي هو معلوم الوجود ابدا وازلا لانها لو كانت منافية لما وقعت
والا يلزم اجتماع المتنافيين في زمان واحد وانه محال فقوله اخيرا المدعى
صدق بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية لانه لو لم يصدق لتقيضه
وهو قولنا لا شيء من الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية وهو معكوس الجسم

لصدق

وهو محال لان كل ممتد فى الجهات الى النهاية جسم اذ ينصدق المدعى من الشكل
الاول والاوسط مجموع ذينك الجزئيين علمها انها لانسلم صدق قولنا كل
ممتد فى الجهات الى غير النهاية جسم وانما يصدق ان لو كان موضوع بحسب
الحقيقة ان كان حقيقيا او بحسب الخارج ان كان خارجيا وان اخذ بحيث
يدخل فى موضوعه الممتنع فلا نسلم كذب المدعى لعلك اخرى المدعى ان بعض
الانسان ليس بحيوان بالامكان صادق وذلك لانه لو لم يصدق لصدق
نقيضها وهى الموجبة الكلية الضرورية وذلك قولنا كل انسان حيوان بالضرورة
وكلما صدق هذه القضية لزمها منفصلة مانعة الخلو بالمعنى الاعم على معنى انه
يمتنع اجتماع هذين الجزئيين على الكذب من غير تعرض لشئ آخر كما فسروها وهى
هذه واما اما ان يكون الانسان حيوانا واما لا ان يكون حيوانا لانه لو لم يصدق
على تقدير نقيض المدعى منفصلة بهذه المثابة لجاز خلو هذين الجزئيين فح يلزم احد
الامرين اما ثبوت ما ادعيناه او كذب قضية صادقة فى نفس الامر وبيان
لزوم احد الامرين ظاهر عند التامل وهذه المنفصلة مستلزمة لمتصلة لزومية
من نقيض المقدم وعين التالى كما ذكروا وان المنفصلة مستلزمة لمتصلة شأنها
ما ذكرناه فح نصدق على هذا التقدير كلما يكن الانسان حيوانا كان جسما وانه
كاذب لكذب لازمها لان انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم وبيان
استلزام نقيض المدعى لامرين فى نفس الامر فيثبت نقيض فيكون المدعى حقا
حلها انا نمنع لزوم العاديه الاعم على تقدير كذب المدعى وصدق نقيضه
لانها لو فسرت بالمعنى الاعم او بالاخص من شأنها ان يكون كذب احد

الجزئين مقتضيا لكذب الآخر فان كذب قولنا كل انسان جسم يقتضى كذب
قولنا كل انسان حيوان قوله لو لم يصدق الخ ان اراد بجواز الخلو جواز كذبها فى نفس
الامر على تقدير عدم العاد فالشرطية ممنوعة لامتناع كذب النقيض الصادق فى نفس
الامر مع عدم العاد المذكور فلا يصدق المنفصلة مع امتناع كذب الجزئين لا ذكرنا
وان اراد بجواز الخلو غير جوازه كذبها فى نفس الامر على الاعم من العاديه والاتفاقيه
فالشرطية مسلمة لكنها لا تستلزم المتصلة المذكورة اما المعاندات العامة
التى يمكن بها اثبات كل مط فاكثر مسائل الخلاف يكون من هذا القبيل وهى التى
يمكنها العلم فهى كما ثبت المط فكذا ثبت نقيضه فنذكر عدة منها فنقول
لو كان المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع فى الخارج يلزم وجوده والمقدم
حق فالتالى مثله بيان اللازمة لو لم يكن مستلزما لارتفاع امر واقع فى الخارج
يلزم وقوعه اذ لو كان عدما ثابتا وفى الواقع لكان وجوده مستلزما لارتفاع
امر واقع والتقدير بخلافه واذا ثبت اللازمة فنقول المقدم وهو كون المدعى
غير مستلزم لارتفاع الواقع حق وذلك لان وجوده لو كان مستلزما لارتفاع
امر واقع لكان مستلزما لهذا الاستلزام والتالى بط لان وجوده لو كان مستلزما
لاستلزام رفع الواقع لكان عدم استلزام رفع الواقع مستلزما لعدمه وقد
بينا ان عدم استلزامه رفع الواقع مستلزم لوجوده هف حلها انا
لانسلم ان وجوده لو كان مستلزما لرفع عدمه يلزم خلاف المقدر لان هذا
الاستلزام ح يكون على تقدير عدمه لا فى نفس الامر ولواحد المقدم مع عدم
الاستلزام مطلقا او على التقادير لا يمكن اثبات المقدم والتالى لان يقول

على هذا الجواب لايخ اما ان يكون عدمه في نفس الامر او لم يكن فان الاستلزام
في نفس الامر لان الذي هو على تقدير امر واقع في نفس الامر فان لم يكن فكان
موجودا وهو المدعى فنعلم من ذلك ان هذا المنع لا يضر المعلل لمغلطة اخرى
المدعى واقع لان ملزومه واقع وذلك لان وجود شئ من الاشياء لو كان
ملزوما للمدعى منضما الى جملة الامور الواقع لكان وجوده مستلزما بالضرورة
فهذه اللازمة وهي قولنا كلما ثبت هذا المجموع ثبت كونه مستلزما صادقة
في نفس الامر وح يلزم ان يكون اللازم وهو كون وجود ذلك الشئ مستلزما
ملزوما واقعا في الواقع والا لكان عدم الاستلزام واقعا فيكون عدم استلزام
من جملة الامور الواقعة فيكون مشتملا على عدم استلزامه فكلما ثبت هذا التقدير
لا يثبت استلزام وجود ذلك الشئ فهذا لا يكون مستلزما لاستلزامه وقد
بينا استلزامه له في نفس الامر هف عليها انا لا نسلم انه لو صدق قولنا
كلما ثبت هذا التقدير لا يثبت الاستلزام يلزم ان يكون هذا التقدير مستلزما
لاستلزامه غاية ما في الباب ان يكون التقدير مستلزما لاستلزامه ولعدم
استلزامه ولا يلزم من ذلك ان يكون مستلزما وغير مستلزم والمح جاز ان
يستلزم النقيضين وح لا يتم ما ذكرتم مغلطة اخرى الشئ الذي يكون وجوده
وعدمه مستلزما للمدعى لايخ من ان يكون ثابتا في نفس الامر او لم يكن واياما كان
يلزم المدعى ضرورة لزومه لوجوده وعدمه عليها ان نقول قولك
لم يكن الشئ الذي بهذه الحيثية موجودا انما هو من الشئ بهذه الحيثية مع وجود
واسقاط المجموع لا يوجب اسقاط جزء معين فجاز ان يكون اسقاطه باسقاط الشئ

بهذه

بهذه الحيثية مغلطة اخرى الشئ الذي يكون عدمه مستلزما للمح ووجوده
مستلزما للمدعى لايخ من ان يكون ثابتا في الواقع او لم يكن لا جاز ان يكون موجودا
والا يلزم المح فيكون موجودا ووجوده ملزوم للمدعى فيلزم المدعى عليها
مثل ما مر اذ لا يلزم من اسقاط الشئ بهذه الحيثية اسقاط وجوده دون بهذه
الحيثية لجواز ان يكون اسقاطه بعكس ذلك مغلطة اخرى الشئ الذي هو اخص
من المدعى لايخ من ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان كان واقعا يلزم ثبوت
المدعى فان لم يكن ثابتا يجب ان يكون المدعى ثابتا في الجملة لانه لو لم يكن ثابتا اصلا
يلزم ان يكون الاخص مساويا له كلما ثبت ثبت المدعى وكلما لم يثبت لم
يثبت المدعى فلا يكون الخاص اخص عليها ايضا كما مر لان الشئ الاخص اذا لم يكن
موجودا جاز ان يكون ذلك بانتفاء كون الشئ اخص وفي هذا الجواب
نظر لانه يمكن ان نعين المعلل الاخص من مدعاه بان يقول المدعى منضما مع امر
ما اخص من المدعى على الحق ان يتوقف انتفاء الاخص اذا كان مع انتفاء المدعى
لا يلزم منه ان يكون عدم الخاص مستلزما لعدم المدعى حتى يكون متساويا في العموم
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان الشئ الاخص من المدعى في بعض الصور
لا يجوز ان يكون مساويا للاعم كالنوع الذي انحصر في شخصه فان كان ذلك الشخص
اخص من النوع وهو بهذه الحيثية ولم قلتم بانه لا يكون في هذه الصور كذلك
مغلطة اخرى المدعى لا يتفرق امرا ثابتا لان العدم لايخ من ان يكون شاملا لها
او لم يكن فان كان شاملا يلزم المحال وهو عدم الثابت وبتقدير تسليمه لا يكون

الافتراق ثابتا بينهما وان لم يكن شيئا ملازم المدعى والا لثبت عدمه وكلما ثبت
نقيض شمول العدم وذلك ح حلها ان يقول لا يلزم من انتفاء المدعى مغلطة اخرى
على ذلك التقدير ثبوت عدمه اما حتى ينعكس بعكس النقيض
لو لم يكن المدعى ثابتا يلزم انتفاء جميع الاشياء لانه لو لم يثبت جميع الاشياء
على هذا التقدير يلزم ثبوت نقيض انتفاء الاشياء على ذلك التقدير وكلما
هذا التقدير يلزم نقيض انتفاء الاشياء وينعكس بعكس النقيض الى قولنا
لو انتفى جميع الاشياء يلزم ثبوت المدعى وهو ح حلها نمنع ما مر انه
لا يلزم من انتفاء جميع الاشياء على هذا التقدير حتى ينعكس بعكس النقيض
هذه مغالطات مشتركة ان المدعى احد الشمولين وهو اما سالبة
كلية واحدة من العلوم او بداهته لان ح وهو كسيبه كل واحد منها لا يخ من
ان يكون ثابتا او لم يكن فان كان فقد وان لم يكن فكذلك لانه يكون
نقيض ح ثابتا فح يكون ذلك الشمول الآخر وهو بداهته كل منها لا يخ اما
ان كان ثابتا او لم يكن فان كان فقد وان لم يكن فيكون نقيضه لازما
لبعض الاول فيكون الشمول الاول لازما للشمول الثاني فكلما عكس النقيض
وهو ح حلها منع الملازمة بين النقيضين لنعكس عكس النقيض الى المحال
مغلطة اخرى ان المدعى ان التقسيم الدائر بين النفي والاثبات غلط لانه
لو كان صادقا يلزم احد الامرين اما الواسطة بينهما او انقسام الشيء الى نفسه
وغيره اما بيان لزوم احد الامرين فلان مورد التقسيم وهو الشيء مثلا لا يخ

اما ان يكون

اما ان يكون احدا ولا واحدا ما كان يلزم ما اذا عنيناه اما اذا لم يكن فالواسطة
وذلك بين واما اذا كان فلا يخ من احد وهو النفي والاثبات واحدا ما كان
يلزم الامر الثاني واما بيان انتفاء اللازم بعمته فظ ح حلها ان نقول
لم لا يجوز ان يكون احد بمعنى ان مورد التقسيم معاير لكل واحد من القسمين
ولا يلزم الواسطة ح لانه يكون مشتركا بينهما منحصرا فيهما فلا يكون ثابتا
بعد انتفائهما او نقول لم لا يجوز ان يكون اح بمعنى انه يصدق عليه اح ولا يلزم
من هذا انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لصدق الخاص على العام وانقسام العام
اليه والى غيره ليس بمحال مغلطة اخرى المدعى ان الحمار حيوان واما قلنا
ذلك لانه لا يخ اما ان يكون ناطقا او لا واحدا ما كان ثبت ما قلنا اما اذا كان
ناطقا فظ لرفع ح واما اذا لم يكن ناطقا فيلزم ان يكون حيوانا والا لكان
انا طق مدار اللحيوان وجودا وعدما اما وجودا فمن ذلك الصورة واما عدما
فمن هذه الصورة محال ان يكون مساويا للحيوان وانه محال حلها
ما ورد انه مرة بعد اخرى وهو ان انعدام امر اذا الشيء انعدام آخر في
صورة واحدة لا يوجب المداربة مطلقا مغلطة اخرى المدعى ان
المركبات لا تنعدم واما قلنا ذلك لانها لو انعدمت يلزم احد الامور الثلثة
وهو اما كون الشيء في آن واحد موجودا ومعدوما او تتالي الآنين المستلزم
لثبوت الجزء الواسطة بين الوجود والعدم الامور باسرها باطل اما وجه الملزوم
فلانها لو انعدمت لكان انعدامها في آن وذلك ظ فذلك الآن لا يخ اما ان يكون

آن وجودها او آن عدمها والاول يلزوم الاول فتغير الثاني فيتغير الآخر
بغاير فلايخ اما ان لايكون منها واسطة او يكون والاول يلزوم الثاني والثاني
فظهر لزوم احد الامور واما انها بسط فذلك واضح ايضا على المنع
الشرطية لانها مبنية على وجود الآن وقد برهن على استحالة ذلك في موضعه
واما مسبوقية اعدامها بالنسبة الى عدم علة وجودها فبالعلية وبالنسبة
الى وجود تلك الماهية فلايكون آنية ولازمانية معظط اخرى الدعى انه
لوكان الواجب لذاته علة لما عداه من الموجودات لكان ممكنا واللازم بط
فالملزوم مثله بيان الملازمة بان ماعدا الواجب لذاته من الموجودات ممكن
العدم من حيث هو هو وامكان عدم المعلول موجبا لامكان عدم العلة وممكن
العدم لايكون واجبا على انه بمنع امكان امكان عدم المعلول عدم
العلة ان اراد بالامكان امكان المعلول مع قطع النظر عن كونه معلولا وان
اراد به امكانه من حيث هو معلول فمن ان امكانه موجب لامكانه ولكن لانسلم
ان المعلول الواجب لذاته من هذه الجهة ممكن العدم هذه مجالطات
خس مع الجواب عنها والجواب عن جوابها الاول ذهب المنطقيون الى ان معاقب
الموجبة الكلية اللزومية هو سلب اللزوم لازوم السلب اى لزوم عدم التالي وردهوا
على ذلك بانه لوكان بينهما تعاقب لما جاز صدقهما معا لكن اللازم بط فالملزوم
مثله اما بطلان اللازم فلاحتمال ملازمة النقيضين لمقدم واحد محال هذا
ما قالوه وفيه نظر من وجهين اما اولا فانه معارض بمثله وذلك لان سلب اللزوم

لايجوز ان يكون متعاقبا للموجبة الكلية اللزومية لانه لوكان كذلك لما جاز صدقهما معا
لكن اللازم يجوز ملازمة النقيضين لمقدم واحد محال واما ثانيا فنقول سلمنا ان يكون
اما لازم ان جواز صدقهما معا تعاقبهما غاية ما في الباب انه يلزم اجتماع
المتعاقبين على تقدير المقدم المحال وذلك جائز بجواز استلزام المحال
واما ثالثا فقال من المنطقيين ان نقيض الجزئية المركبة لاكلي التردد
بين نقيضي جزئيها خلافا للقدماء لكذب الاصل مع كذب نقيض جزئي الاصل
في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فانه يكذب قولنا بعض الجسم
حيوان لا دايما لكذب قيد اللادوام ويكذب ايضا نقيضا سطريها وهما
كل جسم حيوان دايما ولاشئ من الجسم بحيوان دايما وزعموا ان القدماء اغفلوا
عن هذه الدقيقة وما ينبهوا عليها ان المقول فيما ذكروه نظروذلك لانا لانسلم
ان نقيض جزئي الاصل هما ان الكليتان لان الاصل مركب من قولنا بعض الجسم
حيوان بالاطلاق العام وذلك البعض الذي هو جسم وحيوان ليس بجسم بالاطلاق
لانه لم يعد الموضوع في السلب بالمحمول لجاز ان يكون البعض الذي حمل عليه المحمول
غير البعض الذي سلب عنه المحمول فلايكون سور والسلب والايجاب متحدا في
الكلية لاحتياج الى هذا القيد لعدم هذا الاحتمال اذا ثبت هذا فنقول
ان نقيض جزئي الاصل يكون لاشئ من الجسم بحيوان دايما وكل جسم حيوان
فهو حيوان دايما فبعض المركبة الجزئية على قياس المركبة من احد المفهومين المردد
بين جزئيها وغلط المتحرس انما نشأ من احد سواء اعتبار موضوع القضية
في احد شقي الجزئية واذا كان كذلك فقول القدماء وحي وكلامهم كلام صدق

الثالث ان الممكنة الموجبة سواء كانت عامة او خاصة تعكس بممكنة عامة والبرهان
على العكس مذكور في كتب المتقدمين واجاب عنه المتاخرون وقالوا انا نتوقف
الموجبة الممكنة سواء كانت عامة او خاصة لا تعكس لانا اذا قلنا كل ج ب بالامكان
كان معناه ان الباء ثابت لج بالامكان فج جاز ان لا يكون ثابتا له بالفعل وذلك
بين واذا كان كذلك فلا يلزم قضية من حيث العكس فضلا ان تكون موجبة
بجهة ما من الجهات لاستحالة ان يحصل قضية من تبديل اح طرفي امثال هذه القضية
بالآخر فان محمول هذه القضايا لا يصلح ان يصير موضوعا لوجوب اعتبار الثبوت
بالفعل في الموضوع كما مر وراى الشيخ الرابع انهم قالوا ان الاشتباه وتقيض الثاني
يفتح تقيض المقدم وارد وعلى هذا الاصل مغلطة وهو ان يقال لانم ذلك لانا
اذا قلنا ان اب ملزوم لج وقلنا ان ج د منتف لا يلزم منه انتفاء اب
لجواز ان يتحقق آب مع عدم ج د لان عدم لزوم ج د لآب لا ينافي لزوم
نقيضه له لجواز استلزام المقدمة الواحدة للنقيضين ولجواز ان يكون النقيضان
لازمين لشئ واصرح الخامس في بيان لزوم العكس للقضية بانه لو لم يكن العكس
صادقا مع الاصل لكان نقيضه صادقا لكن بعض العكس ليس بصادق فيلزم صدق
العكس معه وهو المطلوب وارد عليه ترديده وهو ان يقال ان اردتم بقولكم ان نقيض
العكس ان لم يكن لازما كان العكس لازما وهو ممنوع لجواز ان لا يلزم واحد منهما
للاصل بل ملازمة الانسان ولا ناطقية بالنسبة الى صاهلية الفرس وان اردتم
ان نقيض العكس اذا لم يكن صادقا مع الاصل في الواقع كان العكس معه صادقا

فلم لكن

فلم لكن لا نسلم ان ح يكون العكس لازما للاصل لان صدق العكس مع الاصل
اعم من ان يكون بطريق الالحاق او على سبيل اللزوم وهذا المنع وارد
ايضا على قياس الخلف قلت وذلك مشكل لانه لا يمكن اثبات مطلوب
من المطالب بالقياس الخلفي اجاب عن هذه المغالطات الخمس افضل العلماء
المحققين جامع الملة والدين الكلي ضاعف الله جلاله قال اما السوال الاول
فغير وارد لان سلب اللزومي مع ثبوته قضيتان ولا يمكن صدقهما ولا كذبهما
في نفس الامر ولم يأخذ الله ما الا اللزوم ثابتا على تقدير وسلمنا على ذلك التقدير
احدهما ما تبين في نفس الامر وقوله في المنع ان جواز صدقهما لا ينافي ثباتهما
كلام مشتمل على التناقض الصريح اذ معنى التعاند امتناع امكان صدقهما معا كيف
يجامع صدقهما واما السوالب التالي فان الموجبة الكلية من المركبات لا تعقد
اجزاءها بعقد المحمول على ما اصطلحوا عليه ثم ذكروا ان حكم الجزئيات حكم الكلية
في التركيب لا صدق في بعض الركبة الكلية المفهوم المردد بين نقيض جزئها من غير
التفاوت الى قيد المحمول فراح حكموا بان هذا المفهوم غير كاف في نقيض
الجزئية للنقيض الذي ذكروه حتى لو اعتبروا قيد المحمول لكان النقيض هو المفهوم
المردد بين نقيض جزئها لكن لا يكون هذا المفهوم في الكلية وبهذا بين افضل
الدين الخرمي ان عند تعدد الموضوع يكفي المفهوم المردد بين نقيضي الجزئيتين
وبالجملة فالمناقشة هنا راجعة الى نوع من النزاع اللفظي واما السوال الثاني
فان الممكنة موضوعها ما به بالفعل فاذا فرض اتصاف الذات بالمحمول

صدق امكان ائتلافها بالموضوع والا صدق سلب الضروري
المنعكس الى الممكن في الاصلي فظ ان العكس الذي يدعيه القدماء
انما هو بعد فرض وقوع الائتلاف بالفعل واما السوال الرابع فالغلط
فيه ظ لان استلزام اسم آ د ولعدمه ج دليل على استحالة كما ذكر في
السوال ولا نعني باستحالته الا ذلك فاذن قد سلم استلزام الملزوم عند انتفاء
اللازم وهو عين ما منعه اولا واما السوال الخامس فان المدعى فيه
وجوب صدق العكس عند صدق الاصل والا كان صدق نقيضه المستلزم
للمحال فيكون ما فرضناه جايزا وهو صدق النقيض فح يكون صدق
العكس واجبا وهو المدعى بالملزوم وكذا البحث في قياس المخلف هذه
اعتراضات على هذا مالا جوبة من المغالطات قوله في جواب السوال الا
ان ذلك غير وارد الى قوله ما بينهن في نفس الامر غير متوجه على ما قال المغالط
لانه ما ذكر الا فردا في بيان ان لزوم السلب لا تقابل الموجبة اللزومية
ثم بعد ذلك اورد على ما ذكره معارضة ومنعا فكان الواجب ان يحب
عن المعارضة لكنه ما تعرض لها ولا اجاب عنها اصلا بل ذكر ذلك وذكر
كلاما مستانفا لا يصلح للجواب ورميا في البحث عليه والحق قوله
لم يأخذ القدماء اللزوم ثابتا على تقدير وسلمه على ذلك التقدير فقول حق
لكنه لا يضر المغالط ولا ينفعه اذ لا تعلق له لا بالمعارضة ولا بالمنع
قوله في جواب المنع ان ذلك مستدل على تناقض الصريح ع قوله اذ نعني

السوال

التقابل بهذا عدم امكان صدقهما فلو جاز اجتماعهما يلزم خلاف المقدر
وانه مح قلنا لا نسلم استحالة ذلك والمسند ما ذكرناه وهو جواز استلزام
المقدر به المح الخ او نقول من الراس لا نسلم انه لو كان بينهما تقابل لما جاز
صدقهما وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن المقدم ممتنعا اما اذا كان المقدم
محال فلا نسلم عدم جواز اجتماعهما غاية ما في الباب انه يلزم اجتماع المتقابلين
على تقدير المقدر المح وانه جايز واكثر ممنوع المتاخرين مبنية على هذه القاعدة
واما ما قال في جواب السوال من ان الموجبة الكلية من المركبات لا يفيد
احرازها بتعيد المحمول فما عرف توجيهه على ما قلناه لان مقتضى قولهم ان نقيض
المركبة الجزئية الوجودية هو ما ذكروه وبينا ان نقيضه ما ذكرناه والبحث
في الجزئية الى المتعدد كخلاف الكلية فكان معنى ان يبرهن على صحة ما ذكروه الى آخره
لانه اعتمد صحته كما بيناه في كتاب المستوفى بالاسرار واما قوله في جواب السوال الثالث
بان الممكنة موضوعها بالفعل فحق لكن ما الكلام في موضوعها بل في عدم امكان
جعل محمولها الثابت بالامكان بعينه موضوعا لوجوب الثبوت بالفعل للموضوع
كما هو مصطلح الشيخ وقوله بان العكس الذي يدعيه القدماء انما هو بعد فرض
وقوع الائتلاف بالفعل فيه نظر لان ذلك مح لا يكون عكسا او نعني بالعكس تبديل
كل واحد من طرفي نقيضه بعين الآخر وههنا ما جعلوا المحمول بعينه موضوعا
بل جعلوا فعليته كما ذكروا وصرحوا الموضوع في القول وههنا ما جعلوا المحمول بعينه
موضوعا فنظر واما قوله في جواب السوال الرابع ان المغلطة فيه ظ لان استلزام

ولعله لا سرار
الخفية للعلة
الى

آب ج د ولعدم ج د یدل علی استحالة ج ع وانما یلزم ذلک ان لو شاء استحالة
المقدم من استحالة التالی بالنظر الی ذاته وذلک قریب مما وقع فیه النزاع قوله کما ذکر
فی السوال اقول لیس ما ذکرنا فی المنع الا ان استحالة ج د لا یلزم عدم آب لجواز
ان یتحقق آب مع ج د ومع عدمه لاحتمال ملازمة النقیض للمقدم واحد محال فلا یلزم
ح استحالة آب عند استحالة ج د ولا نعنی باستحالة الا ذلک کلام مخالف لما ذهب
الیه القوم علی هذا التقدیر لانهم قالوا ان استحالة اللازم مستلزم لاستحالة الملزوم
بالنظر الی ذاته مع قطع النظر عن غیره فح یکون التقریب له ذکره علی وجه الالزام
وهو قوله فاذن قد سلم استحالة الملزوم عند استحالة اللازم ع وانما یجوز له فی
جواب السوال الی ان المدعی فیه صدق العکس بمعنی اللزوم والا لجاز صدق نقیضه
الخ فتنبه نظر ایضا وذلک لانا لا نسلم انه لو لم یصدق نقیضه معه کان العکس
لازما لجواز ان لا یکون الاصل مستلزما للعکس ولا یکون صادقا علی تقدیر
نقیضه ولا یلزم من هذا خروج الشی عن النقیضین فان نعنی لا ستلزامه لاحد النقیضین
وعدم صدقه علی تقدیر النقیض الآخر نعنی خاص ولا یلزم من استحالة خلو
الشی عن النقیضین وهکذا القول فی بیان جایز الخلف ویمکن ان یجاب عن هذه
الاعتراضات علی تلک الاجوبة بالتامل فاعلم ذلک مغلطة اجری الخربة
والمهملة غیر متلازمین لانه یصدق قولنا بعض الحیوان غیر مشترک فیه والصادق
الحیوان غیر مشترک فیه لانه طبیعة جنسیة فلا یلزم من صدق الخربة صدق المهملة
علیها ان یقول ان اراد ان بعض الحیوان غیر مشترک فیه اشتراکا شخصیا

بسم الله الرحمن الرحیم

۴۱

این مناجاتیست مشهوره و کلماتیست مأثوره منقول از امام المحدثین وقدوة المتأخرین برادام ظله العالی از خط استاد المحققین والمدققین شیخ محمد الشهید نقل فرموده یکی از اعلی چیزهای آن اسمای عظام فواید بسیار شنیده بود و بمشاهده منضم خواست که منقول فائده بیشتر تألیف را از دو فایده بدو عمایه بدار کمند نظم و ما توفیقی الا من لدی الله وما نقوم بلنا الا علی الله

یا سامع کل صوت یا سابق کل فوت و یا محی العظام وهی میم بعد الموت بخلدك الابدی ودوامك السرمدی وحیاتك التی لا موت صل علی محمد وال محمد وفرج عنی ما انا فیه بلا اله الا انت علیك توکلت وهو رب العرش العظیم

وکفایت مهمات الدعوات

منقول از نسخه خطی ملیه شیخ انجم
علیه رحمه ما بلیه
کل ما یمیز تموه باو هلکه
فما دق معانیه وهو مخلوق
مثلکم مردود الیکم

قال فی یحیی العظام وهی رمیم قل یحییها الذی انشاها اول مره وهو بکل خلق علیم

وبنی میشود باید کما بدأنا اول خلق نعیده

بعد از کلمه سلیمه و ابدیه و ابدیه ابدال طلبه ابدا تو و بر خواننده ایمان معلوم

الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر وهو العليم
من عباده ويقدر له ان الله بكل شيء عليم
ان الذين جاهدوا في سبيلنا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين
ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى واصلح فاجره
على الله انه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك
عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون
في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور ومن يضلل الله فما له من ولي من بعده ترى الظالمين
واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة
قال ياداود انا جعلناك خليفة في الارض

الله لطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوي
العزيز من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه
ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له
في الاخرة من نصيب حم عسق

ولو بسط الله الرزق لعباده
لبغوا في الارض ولكن ينزل
بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير
وهو الذي
يقول ما يشاء
هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى واصلح فاجره
على الله انه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك
عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون
في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور ومن يضلل الله فما له من ولي من بعده ترى الظالمين
واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة
قال ياداود انا جعلناك خليفة في الارض

الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر وهو العليم
من عباده ويقدر له ان الله بكل شيء عليم
ان الذين جاهدوا في سبيلنا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين
ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى واصلح فاجره
على الله انه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك
عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون
في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور ومن يضلل الله فما له من ولي من بعده ترى الظالمين
واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة
قال ياداود انا جعلناك خليفة في الارض

الله لطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوي
العزيز من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه
ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له
في الاخرة من نصيب حم عسق

ولو بسط الله الرزق لعباده
لبغوا في الارض ولكن ينزل
بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير
وهو الذي
يقول ما يشاء

رسالة در البيان
لبحث التشبيه والمجاز

٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

حين مفتاح لغز وحل النعيم

الحمد لله المنزه عن التشبيه والصلوة على محمد نبيه الوصيه
وولية الاشبيه وعلى الدواصحابه وعلى واصحابه
الملوك في ممالك التنبيه اما بعد فلنعلم ان كثيرا
ما في قوانين التشبيه يشتبه الشبيه بالشبيه
فينبغي الاتيان بالتنبيه على بيان الفرق بين المفرد
المقيد والمركب والمعدد واركان التشبيه وتحقيق
مراتب المجاز والاستعارات على الوجه الوصيه الفرق
المشتبه فالامور المتعددة ان عمد الى وحدة اصاف
باختراع صفة وحدانية وابتداع بتعة اتمامية فهو
مفرد مقيد بالاختيار كما في اقمار الليل واشعار النهار
فانها شتتك على ورد العذار مفرد مقيد في عين اشعاس النهار
وان قصد الى عدة اوصاف باختراع جملة اجمالية
وانتزاع هيئة اتصالية فهو مركب بالاعتبار كما في بيت
منبع الاسرار مكامن العقل ماج العشق نوح

بواسي العلم

براس القلب ماج الكلي يوح وان عمد الى عدة اوصاف
باختراع جملة تفصيلية وانتزاع هيئة انفصالية فهو
معدد بالاعتبار كما في بيت مطلع الانوار ابقى الحياة الله
وثمانية اجرى المياة الله وشجرانة والحاصل في الاول
هذا كهذا وفي الثاني هذه كهذه وفي الثالث كل هذا كهذه
هذه فتحصل تسعة اقسام من ضرب الثلثة في الثلثة
الاركان اركان التشبيه اربعة المشبه والمشبه به
ووجه الشبه واله التشبيه فالطرفان حسيان او
عقليان او مختلفان والحسي يشتمل على الخياليات
والعقلي الوهميات والوجدانيات والوجه ما قصد فيه
الاشتراك تحقيقا او تخيلا وهو اما داخل وخارج صفة
حقيقية حسية وعقلية او اضافية وابضه اما واحد او
مركبا او متعدد وكل منها حسي او عقلي وقد يكون الاخير
مختلفا والعقلي باعتبار الطرفين اعم فالاقسام تسعة
عشر والاله ما قصد به الاشتراك لفظا او تقديرا كالكاف
ومثلها والاصل فيها ان يليها المشبه به وقد ينبئ عنه
فعل والعوض العايد الى المشبه غالبا اما بيان الاركان

او حاله او مقدار حاله واما تقرر حاله في الاولين كلما كان
المشبه به وقد ينبغي بوجه الشبه اشهر كان التشبيه بالمقصود
اجدر وفي الثالث كلما كان وجه الشبه واضحا ادخل
كان التشبيه في قبول العقل اكمل وفي الرابع كلما كان هو به
اشهر وهو فيه اتم كان التشبيه وكحال تعليل النوعين اهم واما
تزيينه او تشويهه او استطرافه وفيه كلما كان المشبه به
اندر واخفى كان التشبيه بنادية الاغراض اجدر واوفى
والغرض العايد الى المشبه به نادرا اما ابهام امكنه او المقول
او بيان اهميته واظهار المطلوب والتشبيه باعتبار الطرفين
اما في المفردين المعقدين او غير المعقدين او في المركبين او في
المختلفين وايضا اما ان يتعدد طرفاه فملفوف ومفروق
او لا فالاول فالتسوية او الثاني فالجمع وباعتبار الوجه اما متمثل
انتزع وجهه من امور او غيره بخلافه وايضا اما مجمل لم
يذكر وجهه الظاهر او الخفي وذكر وصف المشبه به او الطرفين
او لم يذكر وصف احدهما او مفصل ذكر وجهه او ملزوم وجهه
وايضا اما مبتذل قريب او بعيد غريب وقد يجعل القريب
وباعتبار الاداة اما مؤكد وحذف اداته او مرسل بخلافه وبا

الاعتبار

باعتبار الغرض اما مقبول وافٍ او مردود قاصر وفي ذكر
المشبه به في التشبيه واجب وفي الاستعارة جايز فالا
داة والوجه اما يحذفان بدون المشبه او معه جميعا او احدهما
او يذكران كذلك فاعلاها اوليا ها وادناها اخيرتاها
واوسطها نحو زيد اسد واسد وزيد كالاسد وكالاسد
وزيد اسد في الشجاعة واسد في الشجاعة وزيد كالاسد
في الشجاعة وكالاسد في الشجاعة تحقيق المجاز الحقيقة
كلم مستعمل في غير معناه الاصلي وهو معادل الحقيقة بالتعاند
فانها كلم مستعمل في معناه الاصلي فهما منقولان في عرف اهل
البلاغة لان الحقيقة فعيلة من حق للذات الثابتة
والمجاز مفعل من جاز للمعنى المتعدى فيه فنقلا منها الى
وزيهما اعني معنى الكلمين وبهما سميا بهما فصارا مجازين
تسمية للدالين باسم المدلولين فان مدلول الاول
ذات ثابتة لاجل دلالته عليها فمعنى الحقيقة حقيقة
والحقيقة حقيقة مجازا ومدلول الثاني معنى يتعدى فيه
الثاني من معنى في المعنى الاول الى معنى في الثاني مناسبا لما
في المعنى الاول فمعنى المجاز مجاز حقيقة والمجاز مجاز مجازا
وبهما ان كان ناقلا في الاسناد فعقليان والا فلغويان

او شرعيان او عرفيتان فان اللفظ الموضوع الواحد الكثير المعنى
ان كان موضوعا لكل واحد من معانيه وضعا اولا كالقرء للطهر
والحيض والجون للسواد والبياض والعين للجاسوس والذهب
مشترك بالنسبة الى المجموع من حيث الافراد ومجمل بالنسبة اليه
من حيث المجموع ومفصل بالنسبة الى كل واحد واحد والا فان
كان النقل فيه لمناسبة فاما ان فعلت لاستعماله في المنقول
اليه فمنقول لغة كالقارورة او شرعا كالصلوة او عرفا كالدابة
واما ان لا يغلب فحقيقة في المنقول عنه ومجاز في المنقول اليه كما
لاسد والاقرء بحل لجمع الموضوع للنهر الصغير وطلحه الموضوعة
للشجرة من الطلح فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا
وقد يكون كناية وغلطا ومنقولا ومرتجلا والمرتجل عند النحاة ما
جعل علما لشئ من غير ان يكون منقولا اليه والمجاز العقلي هو اسناد
الكلام الى غير ما هو له نحو اوجد الربيع البقلات كما ان الحقيقة
العقلية هي اسناد الكلام الى ما هو له نحو اوجد الله الممكنات
والفعل الذي يتحقق اسناده او اسناد معناه مجازا عقليا
الى ما بالبس له غير ما هو له ملابسات شتى نحو عيشة راضية
وسيل مفعم وحد جده ونهار صايم ونهر جار
وبنى الامير عمارة . والمجاز اللغوي العقلي اما مركب انتزع وجه

من متعدد

من متعدد وهو تمثيل استعاري علاقته المشابهة كقولك
لمردد في الامور اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى تشبيها للصورة
التردد في الامور بصورة التردد في العبور ووجه الشبه الاقدام والاحجام وغير استعاري بخلافه كقولك بعدا وسحقا
وهي فشي التمثيل في الاستعمال صار مثلا ولا تغير الامثال واما
مفرد انتزع وجهه من واحد وهو مرسل لم يكن علاقته الغير
المشابهة فكون تسمية الشئ باسم فاعله وعامله وحاله
وكله وسببه ومسببه وحاله ومحله وغيرها واستعارة كانت
علاقته المشابهة بذكر احد الطرفين وارادة الاخر مع ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به وهي مكنية ذكر فيها المشبه وعبر
ذكر فيه المشبه به وكل منهما تحقيقية اريد المتروك المتحقق
حسا او عقلا او تخييلية اريد فيها المتروك المتحقق وهما
او خيالا تحقيق الاستعارة وقد يطلق الاستعارة على فعل
المتكلم فهو مستعير والمشبه مستعار له ولفظ المشبه به مستعار
ومعناه مستعار عنه فهي باعتبار الطرفين وفاقية امكن
فيها اجتماعهما لتوافقهما وعناده امتنع اجتماعهما
لتعاندهما وهي ان استعملت في ضد معناه الحقيقي

لتنزيلها منزلة التناسب بتكلم فتهكميه كقوله فبشرهم بعذاب
اليم او عليح فتملحيه كقولك للبخيل حاتم وللجبان اسد فكل
منهما يصلح فانه اذا قصدت الى ملاحة وظرافة فتملح واذا
قصدت الى سخرية واستهزاء فتهكم والفرق وباالمقام وباء
عتبار الجامع داخلية وغيره داخليه وعامة مبتذلة وخاصة
غريبة والداخليه كقوله عليه السلام خير الناس رجل عتسك بعنان
فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة
حتى ياتيه الموت يعني خير الناس والله اعلم رجل حكيم تمسك
بعنان نفسه واستعد للجهاد مع النفس الكاوة في
سبيل الحق بحيث كلما سمع صيحة مفزعة من الباطل طار اليها
لدفعه او رجل حكيم اعتزل الناس وسكن في راس جبل
بهمته على مقام الرضاء بالقضاء في غنيمة معينة بلا شبهة
حتى ياتيه في العبادة على رضاء الله قضاء الله والهيعة
الصيحة المفزعة والشعفة راس الجبل فالجامع بين العدو
والطيران هو السرعة الداخلة وبين الجبل والهمة
هو العلو والقضية مانعة الخلو وباعتبار الثلثة
ستة لان طرفيها اما حسيان او عقليا او مختلفان

والجامع

والجامع في الاول اما حسي او عقلي او مختلف وفي غيره عقلي
وباعتبار المستعار اصلية بان يكون المستعار اسم جنس
عينا او معنا او علما متاولا او تبعية بان يكون المستعار
مشتقا فكون التشبيه في المسوحة وخفيا او عرفا فكون
التشبيه في متعلق معناه اعني ما يعبر عنه عند تقييد
كالابتداء والعلية فانها متعلقا معنى من واللام لان
معنييهما الابتداء الخاص والعلية الخاصة ففي نطق الصلا
قدر التشبيه للدلالة بالنطق ثم تدخل فيه ادعاء
فيستعار انها ويشتق منه الفعل فيكون في نطق الاستعمال
والنطق اصلية وفي نطق تبعية ويجوز ان اطلاقه عليها
مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم فان اللفظ
الواحد والمعنى الواحد قد يكون مجازا مرسلا واستعارة
باعتبارين اذا كانت مرتبة الحقيقة والمجازي
علاقتان المشابهة وغيرها وفي لام التعليل وقوله ليكون
فالتقطه الفرعون ليكون لهم عدوا وحزنا يفيد التشبيه
للعداوة والحزن بعلة الغائية كالمحبة وفي بثها على
الالتفاف ثم استعمل فيها اللام التي حقها ان يستعمل في

المشتق

والعلة الغائية فالاستعارة فيها تبع للاستعارة في العلية
والضابط ان في هذا المقام ان قدر التشبيه في حصول
الحرف تمكنية والحرف قرينة كما اذا قدر تشبيه الصلاح
بالنطق والفعل قرينة وان قدر في متعلق معنى الحرف كما
لعلية فتبعية كما اذا قدر تشبيه الدلالة بالنطق وباشتا
غير الثلثة ثلثة لانها اما ان لا يقرن شئ من ملايم المستعار له
والمستعار عنه او يقرن بهما فالاول مطلقة لم يقرن بصفة
قايمة بالعذر ولا تفريع كلام مما يلايمهما نحو عندي اسد
والثاني مجردة تقرن بملايم المستعار له كقول كثير
عزة الرداء اذا تبسم ضاحكا علقت لضحكته رقاب
المال فاستعار الرداء للعطاء وصفه بالغمر بعد الكثرة
الملاء للعطاء بحر للاستعارة والقرينة قوله اذا
تبسم يعني اذا تبسم الممدوح علقت رقاب اموالها في
ايدي السايلين والثالث من شحة تقرن بملايم
المستعار منه كقوله تعالى الذين اشتروا الضلالة با
لهدى فما ربحت تجارتهم فاستعار الاشتراء
للاستبدال ثم فرع عليها ما يلايم الاشتراء من الربح والتجارة

ترشيحا

ترشيحا للاستعارة وقد يجتمعان والترشيح ابلغ من التجريد لانه مشتمل
على تحقق المبالغة في التشبيه فان في الاستعارة مبالغة والترشيح
تقوية وتزيين في تحققها تدنيب لتعلم انه قد يتحقق اعتبار
الاستعارات باختيار المتكلم للاعتبارات كما يتحقق اعتبار
في الحقيقة والمجاز في الكلام بارادة المتكلم بحسب اقتضاء الحال
والمقام فنقول مثلا ادب الرجل الشجاع في الانعام
وسيب الاسد الشجاع في الحمام وانشب الاجل
النزاع في الظلام فان كلا من هذه الافعال والنعوا
والاوصاف والمفاعيل معنيين حقيقة ومجازا
ففيها اربعمائة وخمسة احتمالات من حاصل ضرب

الثلثة في الثلثة في الثلثة في
الثلثة والخمسة عشر المتقدمة في
الخمسة

تمت رسالة در البيان
بعون الملك المنان
كاتبه العبد محمد رفيع
ومحمد الطالقاني

عل

وصفه بالجمع ومجازيته
وصفه بالعلم ومجازيته
وصفه بالعلم ومجازيته الا
الثلثة وما عكس
ممكن مع مجازيته
الاثنين

بسم الله الرحمن الرحیم

قوله ان ازوی زهر تخرج فرزیاض الکلم مرالدکام الا قوله حمد الله و سبحانه تعالی مقصود شارح بایراد این جمله اثبات آنست که حمد الله احسن محامد است و افضل کلامها فصیح و مع حقیقی فقره اولی است از احسن حمد تخرج فرزیاض الحامدین حمد الله تعالی و مع حقیقی فقره ثانیه است از احسن کلام فصیح تخرج فرزیاض الفضی حمد الله تعالی و حصول این مع بنا بر استعاره ثبت در عبارت شارح درین دو فقره واقع شده است و استعاره از قسم مجازات زیرا که استعاره لفظ را گویند که اولا از مع حقیقی او نقل کرده باشند و استعمال فرمود برای معنی که مشبه به مع حقیقی اصلی کرد لفظ و تشبیه برای مشابهات که میان شان بوده در مع از معانیها پس استعاره مبنی بر تشبیه است و اولا معنی تشبیه باید دانست و ثانیا معنی استعاره تا معنی کلام شارح که مبنی بر تشبیه و استعارات معلوم شود تشبیه عبارتست از دلالت شیء بر مشارکت امری امری دیگر در معنی پس او لا باید دانست سه جزء مشبه و مشبه به و وجه تشبیه یعنی گاه تشبیه مشبه و مشبه به را طرفان تشبیه گویند و استعاره در لغت اخذ عاریه است مثل لباس و غیره باصطلاح اهل معانی استعاره را چنین تعریف کرده اند الاستعارة هی ان تذکر احد طرفی التشبیه و تریده بالطرف الآخر مدعیا دخول المشبهة فی جنس المشبه به مثلا تشبیه میکنی شجاع را بمع حقیقی لفظ اسد بسبب شجاعت و میگویی رأیت اسدا و اراده میکنی بلفظ اسد رجل شجاع

از جنس اسدات و فردیت از افراد اوست پس در استعاره ذکر مشبه به کرده است و اراده مشبه و اشتهر این استعاره را استعاره مصرحه خوانند چه استعاره مصرحه آنست که تشبیه کننده جز بر اجزاء ذکر مشبه به بکند و در استعاره را لابد است از سه جزء مشار منه و مستعار له و مستعار پس مشبه به را مستعار منه میخوانند چرا که لفظ او را گرفته لباس است از و استعاره کرده اند و اطلاق و اثبات کرده بر ان مشبه یا مستعار له خوانند لفظ مستعار منه را مستعار خوانند که از مشبه به استعاره کرده اند بعد ازین باید دانست که ازوی مشتق از رتی است و ری بحقیقه صفة ان ان است و حیوانات که آب خورند مثلا گویند که ان ریان و فرس ریان و اگر برای غیر حیوانات استعمال کنند بطریق مجاز و استعاره است مثلا گویند که شجر ریان یا زهر ریان پس ازوی زهر که گفته و ازوی ابرار زهر استعمال کرده بطریق استعاره است و بیان او اینست که اولا طراوة زهر را که بسبب ضرب آب حاصل شده بود تشبیه کرده است بری شخص ریان و وجه تشبیه تخلص کل واحد منهما است از احتیاج داشتن باب و بعده استعاره نموده لفظ ری را که مشبه به است برای طراوة زهر که مشبه است و یعنی ما مشبه را اراده فرموده و بعده لفظ ری را که مستعار است از ازوی اشتقاق کرده پس استعاره ری را که مصدر است مقصره اصلیه خوانند و استعاره ازوی را و سایر مشتقات را استعاره طبعیه پس اینجا طراوة زهرات و مشبه به ری شخص ریان و وجه مشبه تخلص مذکور و مستعار منه معنی حقیقی ری است و مستعار له طراوة زهرات و مستعار لفظ

ری قوله اروی زهیر استعاره مصرحه است چه مراد حقیقی گل و شکوفه است
و اینجا استعاره کرده است برای معنی مجازی که محمدت بطریق استعاره و بیان
او اثبت کرد او مطلق محمدت را تشبیه کرده است بزهر حقیقی در حسن و لطافت گل
واحد منها و بعده استعاره فرموده لفظ زهر را که مشبه به است برای حمد که
مشبه است و حمد را اراده فرموده و بعده حمد الله را تفصیل این حمد داده
چه بحقیقه مستحق حمد الله است نه غیر او پس استعاره زهر استعاره مصرحه اصلیه
است زیرا که مذکور مشبه به است و لفظ مستعار هم حسی است و گویا ریاض
القدوم ریاض کلام ترشیح الاستعاره زهر است چرا که ریاض و اکمام از جمله
ملائمات معنی حقیقی زهر است که مستعار منه است و استعاره ترشیحیه آنست که
در استعاره ذکر چیزی کنند که ملائمات مستعار منه بود و پوشیده نیست که
بوستان و غنچه مناسب گل و شکوفه اند و ایف در اضافه ریاض القدوم
استعاره مکنیه است و استعاره تخییلیه زیرا که اولا معنی حقیقی کلام که کشمن
است شاخ تشبیه کرده است باینجه در ریاض ثابت میشود مثل درخت و
میوه در انتفاع از اینجه حاصل میشود از مشبه که کلام است و از مشبه به که
نخست فرار ریاض است چنانکه از درخت فایده میبرند و ثانیا مشبه را که
کلام است آورده و ریاض را که خاص مشبه به است برای مشبه که کلام است اثبات
نموده گفته است که فی ریاض القدوم پس تشبیه کردن و ذکر مشبه فرمودند را استعاره
مکنیه میگویند و اثبات لوازم مشبه به را برای مشبه استعاره تخییلیه میخوانند
پس معلوم شد که استعاره مکنیه آنست که تشبیه کنند مشبه را بمشبه به و ذکر مشبه کنند

و شئ را که از خواص و لوازم باشد برای مشبه اثبات کنند و اثبات همین لوازم را استعاره
تخییلیه گویند چنانکه در بیت مذکور اثبات شد و واقع شده است و اذا المنیة انشبت اظفارها
الفیت کل تمیمة لا تنفع تشبیه کرده است منیه را بسبع درنده یعنی بقهر و غلبه
و ذکر مشبه کرده پس اثبات کرده اظفار را که از خواص و لوازم مشبه به است برای
مشبه پس این تشبیه و ذکر مشبه استعاره مکنیه است و اثبات اظفار برای مشبه
استعاره تخییلیه و در تشبیه انیاب النوس است نه برای کرسع نفسها را قرار
و اهلاک میکند خواه آن نفوس جنب بیشه باشد یا نه و رحم بر هیچ کس نمیکند
مرکب نیز چنین است قوله اما جریز استعاره مصرحه است که در برابر کلام فصیح
استعاره منحه است زیرا که او لا کلام فصیح را تشبیه کرده است بچیزی که در نفس
است در مقبولیت سخن در طباع و خاطر مردم گوش ان مخاطب بعضی و
بعضی استعاره کرده لفظ جریر را برای کلام فصیح پس لفظ جریر را که بمنزله لباس معنی
حقیقی است بهذه کلام استعاره کرده است لفظ تمائم و لفظ بنان ترشیح استعاره
چرا است چرا که ان از جمله ملائمات مستعار له است که کلام است و بجز عبارت
از آنست که استعاره را مقرون سازند بچیزی که از ملائمات مستعار له است قوله
بعنان البیان استعاره مکنیه است و تخییلیه زیرا که بیان را تشبیه کرده است بجانوری
چرا و ترکیب بعضی بمنزل بعضی دیگر چنانکه جانور در یافتن جاده ترتیب اجزا میکند
متکلم فصیح نیز در کلام خود ترتیب کلمات و الفاظ میکند پس تشبیه کردن و ذکر مشبه
نمودن استعاره مکنیه است و اثبات چیزی که از لوازم خاص است برای بیان استعاره
تخییلیه است قوله انسان الاقلام اضمال در وجه دارد یکی انکه استعاره مکنیه و

وتخییلیه بهزیه بهنوجه که تشبیه کرده بهزاقلام بهزیکه صاحب انسان بهزه مثلاً ان
وحیوانات
دیگر دربن وجه که کل واحد از انسان ذات الاجزاء نه که اکثر مقوم بهزاجزاء در
تحصیل افعالی که مطلوب است تا تشبیه دوذکر مشبه استعاره مکنیه بهزه واثبات انسان
که از لوازم مشبه بهات برای مشبه استعاره تخییلیه بهزه ودیم انکه استعاره مصرحه
اصلیه بهزه بهنوجه که رؤس اقلام را تشبیه کرده بهزه بانسان وذکر کل واحد
منهما آله للفعل وجعله استعاره کرده بلفظ انسان را که مشبه به است
برای رؤس اقلام که مشبهات تا استعاره مصرحه اصلیه بهزه ومستعار منه معنی
حقیقی انسان بود مستعار له رؤس اقلام ولفظ مستعار لفظ انسان
حمد الله تعالی الحمد هوالثنا وبالثانی علی قصد التعظیم سواء تعلق بالنعمة اولغیرها
والشکر فعل بنبئ عن تعظیم المنعم لکونه منعما سواء بالقلب او بالجنان اوبالارکان
پس مورد حمد خاص است که ان نه جنان وارکان ومتعلق عام است
که در مقابل نعمة وبهزنعمة واقع بشود وشکر در مورد عام است که در جنان و
وارکان واقع بشود وپس حمد اعم از شکر شده است باعتبار متعلق واخص از
شکر باعتبار مورد وشکر عکس این پس بدانکه این تعریفات تعریف حمد
لغوی وشکر لغوی اند وبیان حمد وشکر لغویین عموم خصوص مطلق بهزحمد
بهزجهی عام است وشکر خاص وشکر بهزجهی عام است حمد خاص پس در بینها
سه ماده جمع بشود بهزیکی انکه حمد وشکر هر دو جمع بشوند مثلا انکه ثنا زبان
در مقابل نعمة واحسان بهزه دوم انکه تنها حمد بهزه یا شکر مثلا انکه ثنا
بلسان در مقابل صفت ذات بهزه چون علم وشجاعت نه در مقابل نعمت

وسیم انکه شکر بهزه حمد مثل انکه ثنا بجنان بهزه در مقابل احسان ونعمت بلسان
ماده افرادی است ویکی ماده اجتماع قوله ازنه ی سوم در اوته الاسلام استعاره
مکنیه است چه تشبیه کرده اسلام را بانسان بهزین وجه که کل واحد منهما السبب والواسطه
در تحصیل مطالب ومقاصد ومشبه بهزا که اسلام است اثبات تخییلیه است قوله بعض
اسه غزة احواله دربن جا چند احتمال است یکی انکه غزه احوال یعنی اول احوال بهزه
بربن تقدیر بهزبعض یعنی احسن واصلح است بطریق مجاز واحتمال ثانی انکه مراد
بغزة غزة فرس بهزعبارت از یاضی است که در جبهه فرس است قدر یکدرهم یا کمتر
پس غزة احوال از قبیل استعاره مکنیه وتخییلیه است چه احوال را تشبیه کرده است
بخیل که در جبهه او غزه بهزدربن وجه که کل واحد منهما مایوس وحرمان یابانش میکند
وبرجا بوداردوذکر مشبه کرده واثبات غزتا که از لوازم خیل است برای مناسبت بهز
در سیبه کردن غزة احوال تا لازم آید که احوال او در غایت خوبی بهزوبعض بمعنی جمیع است
کردن نیست بلکه بازبمعنی یکدو خوب کردن است بطریق مجاز قوله واوراق اعضاء اضافه
در اضافه اعضاء بآماله استعاره مکنیه است وتخییلیه چه تشبیه کرده است اعمال را بشجر
که همچنانکه اشجار فروع دارند اعمال بوجوه کثیراست که آن مثل شاخها ست ودر مشبه کرده
واثبات منفعه اعضاء که از لوازم اشجار است برای آمال قوله مزوجا منقاته در
اضافه وجه منقاح استعاره مکنیه وتخییلیه است چه تشبیه کرده منقار را بجان از زنان
بدینوجه که همچنانکه زنان در خفه وجمع منقار پیوسته کار دارد وبعد
ذکر مشبه کرده ودم را که از خواص زنان است اثبات برای منقار تخییلیه وذکر نقاب که
از ملائمات مشبه بهات ترشیح این مکنیه است قوله سرحلی وحاصفح در حلوه

الالهام في اللغة هو الاعلام
وفي الاصطلاح القاء الخير
في قلب الغير بلا استفاضة

الحسين بن محمد عن معلى بن محمد وقال سئل العالم عليه السلام كيف علم الله وشاء قال علم وشاء
واراد وقدر وقضى وامضى فامضى ما قضى وقضى ما قدر وقدر ما اراد فبعلمه كانت
المشية وبمشيته كانت الارادة وبارادته كانت التقدير وبتقديره كان القضاء
وبقضائه كان الامضاء والعلم متقدم على المشية والمشية ثانية والارادة
ثالثة والتقدير واقع على القضاء بالامضاء فللّٰه تبارك وتعالى البداء
فيما علم متى شاء وفيما اراد تقدير الاشياء فاذا وقع القضاء بالامضاء
فلا بداء فالعالم المعلوم قبل كونه والمشية في المنشأ قبل عينه والارادة
في الاراد قبل قيامه والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عينا
ووقتا والقضاء بالامضاء هو المبرم من المعقولات ذوات الاجسام
المدركات بالحواس ذوي لون وريح طعم ووزن وكيل ومادة
ودرج من انس وجن وطير وسباع وغير ذلك مما يدرك بالحواس فللّٰه تبارك
وتعالى فيه البداء مما لا عين له فاذا وقع العين المفهوم المدرك فلا
بداء والله يفعل ما يشاء فبالعلم علم الاشياء قبل كونها وبالمشية عرف
صفاتها وحدودها واناثها قبل اظهارها وبالارادة ميز انفسها في الوانها
وصفاتها وبالتقدير قدر اقواتها وعرف اولها واخرها وبالقضاء ابان
للناس اماكنها ودلهم عليها وبالامضاء شرح عللها وابان امرها
وذلك تقدير العزيز العليم

من كلمة في باب البداء

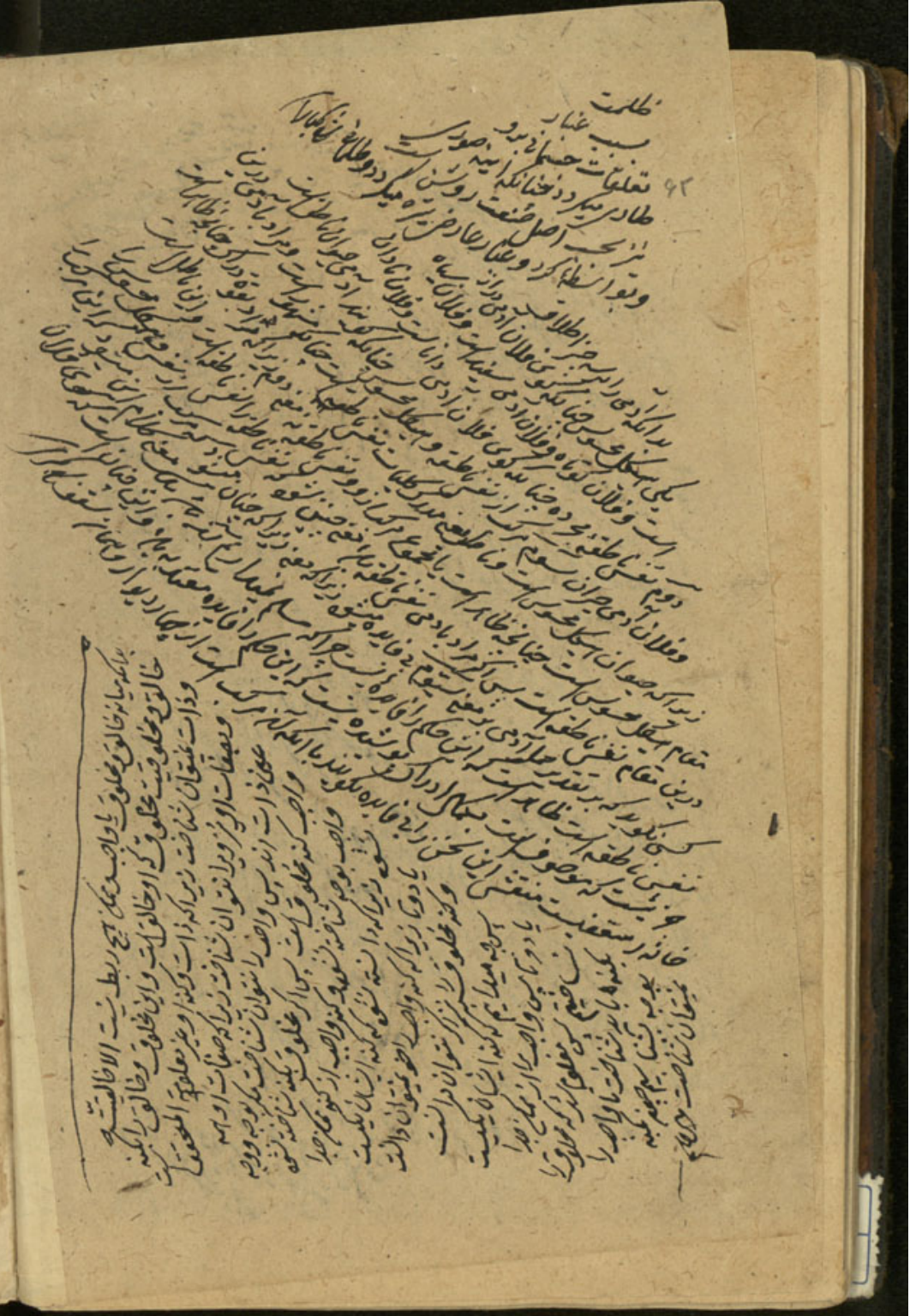

بسم اللہ الرحمن الرحیم

اِھْدِنَا رَبِّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِیْمَ اَحْقَرُ غُبَّارِ عَتَبَاتِ

سَلَاطِیْنِ الْعُلَمَآءِ وَاَفْقَرُ مُشَارِ حَضَرَاتِ اَسَاطِیْنِ الْحُکَمَآءِ

اَقَلُّ الْخَلَایِقِ اَذَلُّ الْعِبَادِ مُحَمَّدْ حَکِیْمُ الشَّہِیْرُ بِعَبَّادْ

لَمَّا تَقَرَّرَ فِیْ بَتَوْفِیْقِ اللّٰہِ بَعْدَ تَحْقِیْقِ اللُّغَاتِ بِالْاِسْتِفَاضَۃِ

مِنَ السُّنَّۃِ وَالْکِتَابِ وَتَصَرَّفَ بِتَوْفِیْقِہٖ بَعْدَ تَدْقِیْقِ الْآیَاتِ

فِی الْاِسْتِفَادَۃِ مِنَ الْحِکْمَۃِ وَالْآدَابِ ظَہَرَ عَلَیْہِ بِحُسْنِ تَوْفِیْقِہٖ

وَعِنَایَتِہٖ وَحَضَرَ لَدَیْہِ بِخَیْرِ تَوْفِیْقِہٖ وَھِدَایَتِہٖ

اَنَّ الْھِدَایَۃَ ھِیَ اِرَاءَۃُ الطَّرِیْقِ الْخَیْرِ وَیَتَعَدّٰی اِلَیْہِ

بِنَفْسِہَا کَالْاِرَاءَۃِ فِی الْاِسْتِعْمَالِ وَقَدْ تَکُوْنُ بِمَعْنَی الْاِیْصَالِ

اِلَی الطَّرِیْقِ

اِلَی الطَّرِیْقِ الْخَیْرِ وَتَتَعَدّٰی اِلَیْہِ بِاِلٰی کَالْاِیْصَالِ وَکَذَا الْھُدٰی

فِیْ مُقَابِلِ الْعَمٰی اَلَّا اَنَّ الْھُدٰی مُخْتَصٌّ بِالدِّیْنِ وَقَدْ لَا یَتَعَدّٰی

فَالْمَفْعُوْلُ الثَّانِیْ قَدْ یَکُوْنُ السَّبِیْلَ وَاللّٰہُ یَھْدِی السَّبِیْلَ

وَقَدْ یَکُوْنُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِیْمَ اِھْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِیْمَ وَقَدْ یَکُوْنُ

طَرِیْقًا بِاقْتِضَاءِ الْحِکَمِ وَلَا لِیَھْدِیَھُمْ طَرِیْقًا اِلَّا طَرِیْقَ جَھَنَّمَ

وَقَدْ یَکُوْنُ الطَّرِیْقَیْنِ وَھَدَیْنَاہُ النَّجْدَیْنِ وَمَعْنَی الْاِرَادَۃِ وَالْاِیْصَالِ

اِنَّمَا یَتَحَقَّقَانِ بِاِیْجَادِ شَیْءٍ فِی الْقَابِلِ لِلْاِکْمَالِ بِقَدْرِ قُدْرَتِہٖ

فِیْ سَبِیْلِ الْاِخْتِیَارِ وَسَعْیِ قُوَّتِہٖ فِیْ طَرِیْقِ حَیْثُ الْاٰثَارِ فَاِنَّ

مَنْ لَمْ یَجِدْ بِقَدْرِ قُدْرَتِہٖ فِیْ طَرِیْقَتِہٖ لَمْ یَجِدْ نُوْرَ الْخَیْرِ فِیْ بَصِیْرَتِہٖ

فَلَا یَرٰی طَرِیْقَ الْخَیْرِ وَالشَّرِّ فَرَوِیَّتِہٖ وَسَبِیْلَ النَّفْعِ وَالضُّرِّ

فی حقیقته ولا یوصل الی الترقیات من برکات فاطر
خلقته والتوفیقات من فیوضات خالق فطرته
فلا یصل الی الکمال المطلوب فی نیته فالهادی اذا کان
فاعلا حقیقیا یری ویوصل بافاضة ما تقتضی الحکمة
فی الاحقاق وافادة ما تقتضی الرحمة للاستحقاق
واما اذا کان غیر القادر الحقیقی فی الافعال فلا یکفیه
الا واسطة فی الارادة والایصال فحیث یتعدی فعله
باللام فی الاستعمال ان القرآن یهدی للتی هی اقوم
ای یصیر هدی وواسطة بالحکم فی هدایة الله عقلا
خیر الامم للطریق الاقوم وقد یتعدی بالی للطریق
العوج

حق و یکذب بحسب باطل و برعکس و در عالم ملکوت که عالم مثال است
نفوس و اوهام مخلوقند که چهار بند اعتدال دیگر ازین نسبت که آنرا
مقصود و فهم باز از نفس و تشو و تعمیم ایشان ازوهم و در عالم
ملکوت که جلوت و سفلوش مخلوقند چار بند اعتدال یز
ازین نسبت که ارکان قیام ملکی
و رکوع حیوانی و سجود حیوانی
دوازده بند اعتدال

الفویق القادریة الهادی علی التفهیم وانک المهتدی الی
صراط مستقیم والمهدی ان اتی بشروط خیر الآثار مع القدرة
والاختیار فیهتدی فیما هو محبوب القلوب وقد یصل
الی خیر المطلوب برفاقة رحمة علام الغیوب فیصیر حقا
فی الافعال وصدقا فی الاقوال وذلک طریقة اولی الالباب یناغون فی خیر الاداب بنا الاتزغ قلوبنا
بعد اذ هدیتنا وهب لنا من لدنک رحمة انک انت
الوهاب وان اتی بشروط شر الآثار مع القدرة والاحیا
فیضل ویزاغ الی العمی والعمود فهدیناهم فاستحبوا
العمی علی الهدی وفی ذلک سیل الفاصرون فمن یهدی الله

فهو المهتدي ومن يضلل فاولئك هم الخاسرون ومن
يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان
يضله يجعل صدره ضيقا اى في الايام هذا طريق مستقيما
قد فصلنا الايات لقوم يذكرون هدية والضابطة الاصلية
في طريق حسن آداب درس العلماء لصون الاوقات في
طريق الترقيات والقاعدة الكلية في حقيقة خراسباب
فكر العقلاء لحفظ الاوقات في سبيل التوفيقات انه قد ثبت
بحكم الحكمة لطالب العقل والكمال وقد وجب بحق النعمة المنعمة
على صاحب العقل والجمال الارتكاب لعزة ما يفيد فهم
العقل واتصال الترقيات في الفضل في العروج من الادنى
الى الاعلى

الى الاعلى بثبات تتالى الاوقات في خيرية تحصيل
الكمالات حتى يتم البقاء في توفيق التطاعد على معارج
الكمال في عالم الكيف النورانيات والاجتناب عن رذلة
ما يزيد وهم الجهل وانفعال التنزلات في الرذايل في
الخروج من الاعلى الى الادنى بعثرات توالى الافات
في شرية تعطيل الحالات لئلا يلزم الفناء في
تفريق لتباعد عن مناهج الاحوال في عالم الظلمانيات
فان مداواة ما يفيد جودة العقل تعطي شفاء جسيما
للحال وتبقي صفاء عظيما في البال اللهم ارزقنا ورعاية
ما يزيد سورة الجهل تقوي بلاء اليما
للبال وتجري صداء سقيما في الحال
اللهم احفظنا الى كنز آخرتنا بالاعادة
فان العقل تكفيه الاشارة تمت الدرية
الداية بعون الله في رعاية

الارتكاب والاجتناب المذكور ان يتحققان بتحقق الاستعداد
الاصل بالرواح الاجل العلاوة ويترقيان بتكمل الاستعداد الكامل
من ارواح الائمة الهداة صلوات الله وسلامه عليهم
بافضل التسليمات بهم بروح الامامة والعروج لاتدور
الشمس والبروج غير الايام وجميعه لمحبتنا
قضى المرام جميعه بعطاء حق ولينا بمحمد ومحمد ومحمد
وعلينا وعلينا وعلينا وعلينا وبصادق مع كاظم
حسننا وحسينا وبامهم وبائمها بكمال آل نبينا
وعليهما جميعهم صلوات رب جميعا نبينا وولينا
ووصينا وصفينا ارض الهدى بجمالهم وجد العلى بكمالهم
بكمال افضل نبينا وجاد عدل ولينا

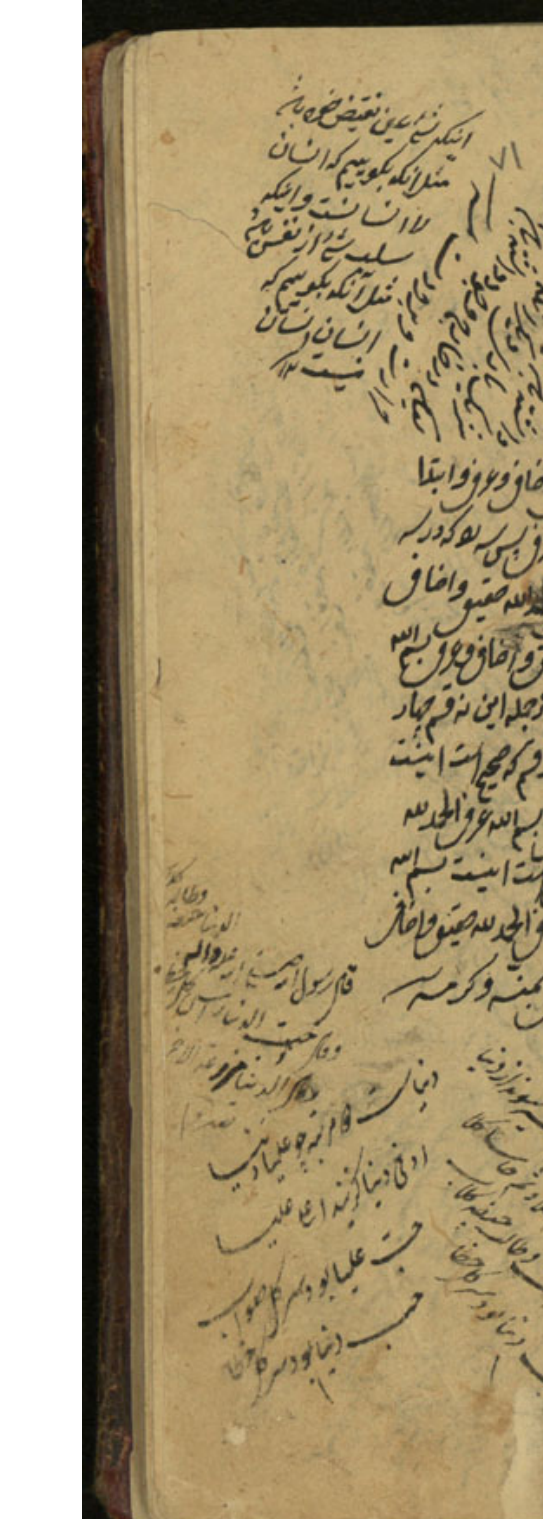

قانون العصمة في المنطق
وبرهان المحكمة من تصنيفات
مولانا داود رحمه الله
تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

اقوم قانون برهان الحكيم الحمد لله الذي برهن
براهين الحكمة انوار شموس عقول العقلاء والصلوة
على الرسول الذي قنن بقوانين العصمة اسرار نفوس فحول
العلماء وكل من اله الائمة المعصومين الذي عين
بايامين الهداية انظار رؤس اصول السعداء اما

اعصم العقل العالم

خير مفتاح لفرد وس التعليم

العقول والنفوس

وعلى اله الطيبين الطاهرين

اما بعد فهذا غاية تلخيص مهذب العصاوية

تخليص مذهب القوام بتبصرة لمن استبصر لحسن الاعتقاد

بقوانين العصمة عن الخطاء من افهام الكرام وتذكرة

لمن استنصر لخير الاجتهاد ببراهين الحكمة على البداء

الراسخين الكرامة في العلم والكمال لاولي العقل والاموال منه

من افهام العظام مقدمة المنطوق علم باحوال المعقول

الراسخين العظمة في الدين والجاه لاولي الدنيا والاخرة منه

الموصل الى المجهول والعلم انكشاف تام للمجرد القادر وهو

نور عينه المحيط بتمام قوابل المناظر فبنسبة اذعانية

الناظر

تصديق وغيرها تصور وكل ان وقف على مثله فنظري والا

الكل من التصور والتصديق

فضروري والفن مباحث عن المعنى التام دون اللفظ

عبارة عن الصوت والحروف

الراسخين المنطوق

نسبة البحث الى المنطوق فحاذ

الدال عليه بالمطابقة وبالتضمن ولازمه بالالتزام الاطرقة

اداء الكلام ولزمتهما ولا عكس والمعنى امتنع التلفظ

وقصد من اللفظ للاعلام ○ والدال ان قصد من اللفظ

دلالة جزئه فمركب والا فمفرد وهو ان استقل في زمان

كلمة وبدونه اسم والا فاداة وان وحد اجزئيا علم

وكليا متواطئ او مشكل والا فمشترك او منقول او

حقيقة ومجاز او مفارق او مساوق التصورات

الصادق على كثيرين كلي ممتنع اولا وعينه جزئي حقيقي

نظرا الى نفسه واضافي الى فوقه وهو الاخص الاعم

وبين كل كليين نسبة من اربع كرتبين فالمفارقان

بلا تصادق متباينان بعكس المتساويين كالنقيضين

ومعه منه اعم واخص مطلقا بعكس النقيضين ومنهما

من وجه ونقيضاهما بهما والاولان ○ كالاولين والكلي

اما ذاتي مساو لمجموع ذاتيات الماهية المتفقة الافراد

فنوع حقيقي نظرا الى نفسه واضافي الى فوقه او اعم

ذاتيات الماهية المختلفة الافراد فجنس قريب يقع جوابا

عن الكل او بعيد بخلافه او اخص مميز في القريب فقريب

ففصل

والبعيد فبعيد فالمميز مقوم والمميز عنه مقسم وقد

تم الاشتراك في الاولين فقط واما عرضي مختص

بماهيته فخاصة اولا فعرض وكل لازم بين وغيره

او مفارق دايم وغيره والسلسلة تصاعدة جنسا

الى الاعلى وهو العالي كالموجود ومتنازلة نوعا الى

الاسفل وهو السافل كالانسان وما بينهما متوسط

فالماهية جنس متوسط ونوع عال والحيوان نوع متوسط

وجنس سافل والممكن فصل عال والناطق فصل سافل

وكل مجرد وغيره ومنطقي وطبيعي وعقلي والطبيعي موجود خارجي

فالكلي جنس للكليات وكل منها جنس للمعروضات

والتعريف

المراد به المميز جميع ما عداه بقرينة الاطلاق وهو الفصل القريب والخاصة فالتعريف
بالفصل القريب مع الجنس القريب حد تام وبالخاصة مع رسم تام وبدونه الجنس القريب حد ناقص
سواء كان المميز وحده او مع جنس بعيد ولزم له نكهة المعرف مساويا للمعرف في الصدق
واعلى منه والموه لانه مفيد تصوره فما لم يميزه عن كل ما عداه لم يكن معرفا حقيقة
بل مجازا والا ان اما حقيقي كاجزاء الماهية المركبة او اضافي كاجزاء الخصم

والتعريف بالمميز الذاتي حد والعرضي باسم

تام وبدونه ناقص فالمعرف مساو اجلى بصدق تصورا

الذات او الوجه من الصفات ويسأل بما هو عن تمام حقيقة

الحقيقة التصديقية الاذعانية اما نسبة

شئ الى شئ بالحمل فحملية شخصا فشخصية او طبعا

فطبيعية او مهملا فمهملية او مسورا فمحصورة حقيقة

فحقيقية او خارجا فخارجية او ذهنا فذهنية

واما نسبة نسبة الى نسبة بالشرط فشرطية بالاتصال

فمتصلة لعلاقة فلزومية او لا فاتفاقية او بالانفصال

البسيط فاز للعقل ان يعرف ويحد
البسيط فاز للعقل ان يعرف ويحد
والتعريف لاجل التبليغ وهو الغرض
لما يمكن ان يوصي حلو الذات عنه ولا
يلزم سبق الشئ على نفسه ولا على
ما تشكما لان باب المعاوضة
والغرض لم كان في ذات الذا
تبات فمن المناسبات لا من
المتشابكات والا فالتشكيك
في البديهيات لان الذاتيات
فاز الجنس بانضمامه الى الفصل
يصير عرضا خاصا عاما لا
نواله سعيا وباسهاد العقل
بحسب تفاوت الانضمامات به
والفصل بانضمامه الى الجنس
يصير اخا خاصا كلي بالا
نواع متباينة فيها بالذوات

الذهن موجود

والنوع

منفصلة لذات المتبين فعنادية او لا فاتفاقية

وكل في الجهة فمانعة الجمع او الخلو فمانعة الخلو او فيهما

او رفع كل واحد منهما

فحقيقية وطرفاها متفقتان او مختلفتان فلقضية

الى النسبة الاذعانية

قول صادق او كاذب من النسبة والمنتسبين وتتحقق

منسوب ومنسوب اليه

وتسمى باسم النسبة في البين فبالكيف موجبة وسالبة

اي تركيب

وبالكم كلية وجزئية فالمحصورات اربع يقال في الحملية

التفصيلية

اب نعم او لا كلها او بعضه وفي الشرطية ان كان اب

فجد وهو اما اذا او هذا نعم او لا على كل تقدير او بعضه

وهي موجبة من حيث الكيفية المصرحة وهو الضرورة

الا المطلقة

والدوام

ضرورة مادام الذات وضرورة مادام الوصف وضرورة مادام الوصف في وقت معين وفي وقت غير معين ودوام مادام الذات دوام مادام الوصف فعلية وامكان

والدوام مادام الذات او الوصف والفعلية

الا الضرورة

والامكان اولها اخص واخرها اعم وقد تقيد بالا

الامكان

دوام واللاضرورة وصدق العنوان بالامكان لانه اعم

يعني صدق وصف عنوان على ذات الموضوع بالامكان كما

واولى وتناقضها اختلافي يلزم به صدق كل

هو مذهب الفارابي لا بالفعل كما هو مذهب الشيخ

قضيتين

كذب الاخرى فشرط الشخصية اتحاد النسبة

الرئيس منه

مثل زيد انسان او كاتب

وغيرها هو واختلاف الثلثة وعكسها بتبديل

قضية

الكم والكيف والجهة

طرفيها مع الصدق فعكس الموجبة جزئية والسالبة

قضية

كالنفس وعكس نقيضها بتبديل نقيضيها معه وكيفية

قضية

بعكس العكس القياس قول من المصرحات لزمه

الربع

الصدق

بموجبة كلية

بعكس كبيت عكس نقيض

قول بالذات فان ذكر فيه فاستثنائي والا فاقتراني

حملي او شرطي وموضوعه اصغر وذاته صغرى ومحموله اكبر

وذاته كبرى والمكرر اوسط وقد يقام برهان على ابطال

هيئة ١٠ نقيضه او تحقق عكسه والشكل الحدين بالوسط فهو اما

محمول صغراه وموضوع كبراه او محمولهما او موضوعهما او عكس

ثالث ثاني اول

الاول ولزوم النتيجة باندراج الصغرى في الكبرى

رابع

وقد تطوى احديهما وقد يرمز ما في الاشكال

شروط الاشكال جخ كب قل خما كب جخ كج

اعلم جما كخ او خما كج في قم افهم فغ دع غ او نغ سب

مملكة باخر وريم

باباني وطن عالم كه از اين بلاد و

مملكة مصر استخلاص جاتم

دوام ايام ضمير

فضليه فيلسوف

م معض او معبمش فغ نغس دع فق جهما

انعكاس سالبه كليه

الضروب النتايج كل كل بك بل لاولها كل لك لكك

بل ولبك ثانيها كل كل بك بل كب وكلى لكك ٢

مزيد ضروب ثانيها كل كب لك كل بل مع لبك

وكلى لب وضروب رابعها كلبلى قل لالى بلى بللى

هذه جملة نتايجها والاستثنائي متصل يلزم تاليه استثنا

مقدمه عينا بان وبالعكس نقيضا بلو غالبا ومنفصل

يلزمه التنافي اثباتا من استثناء كل نقيض الاخرى او

نفيا فبالعكس اوهما فهما وكل من البرهانين يرد

الى الاول

الى الآخر وخطاؤه من مادته في اللفظ للاشتراك

واستعمال المتباينة كالمترادفة وفي اللالتباس وجعل

غير القطعي كالقطعي والعرضي كالذاتي ومن صورته

للخروج عن الاشكال وينتهي القطعيات الى الاوليات

والمشاهدات والفطريات والحدسيات والتجربيات

والمتواترات والظنيات الى المسلمات والمشهورات

والمظنونات والمقبولات فان الحجة ثلث

القياس والاستقراء والتمثيل فيستدل في الاول بحكم

كلي على جزئياته وفي الثاني بحكم جزئيات على كليها

وفي

وفى الثالث بحكم جزئى كلى على الآخر والقياس

برهانى وجدلى وسفسطى وخطابى

وشعرى وحده الذى هو علة للحكم وواسطة فى الاثبات ان كان

فى الثبوت فالبرهان لمى والا فانى سواء

كان معلولا له او كانا معلولى ثالث ومفيد اليقين انما هو

البرهان والحمد لله العاصم للمعانى عن الخطا فى

البيان ثم قانون العصمة بعون الله الخالق والملك

القادر على كل شئ

وفى الثالث بحكم جزئى كلى على الآخر والقياس

برهانى وجدلى وسفسطى وخطابى

وشعرى وحده الذى هو علة للحكم وواسطة فى الاثبات ان كان

فى الثبوت فالبرهان لمى والا فانى سواء

كان معلولا له او كانا معلولى ثالث ومفيد اليقين انما هو

البرهان والحمد لله العاصم للمعانى

عن الخطا فى البيان ثم قانون

العصمة بعون الله الخالق والملك

القادر على كل شئ

اذا

اذا كانت قضاءً اصلي فرض الظهر مثلاً نيابة قضاءً

اصلي فرض

لوجوبه قربة الى الله ان كان عن الغير قال اصلي فرض

الظهر مثلاً عن فلان قضاءً لوجوبه

على فلان قربة الى الله وان كان متبرعاً قال

اصلي فرض الظهر مثلاً قضاء عن فلان لوجوبه عليه

على فلان قربة الى الله ويجب الاحتياط

اصلي فرض الظهر مثلاً قربة الى الله ويجب الاحتياط

وندبه على قربة الى الله ركعة او ركعتين احتياطاً

النية وصورتها اصلي ركعة او ركعتين احتياطاً

ما سهوت به في فرض الظهر مثلاً ادا لوجوبه قربة

الى الله

وبعد از وي

السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته

بنست است اولا السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله

الصالحين كه اين دو تاى اخير خرج از اوست

نماز ليكن هركدام اين دو تا را كه ديگر

مقدم ميدارد مقدم خروج ميكند وآن ديگر

كه مؤخر است سنت پس جايز است

كه مقدم دارد السلام علينا وعلى عباد الله

الصالحين را وكه مقدم دارد باو بكى برسبيل

فرض وآن ديگر را مؤخر دارد برسبيل ندب

وجايز داشتند كه ازكى السلام عليكم قصد

كنند انبيا واوليا وجميع ملايكه ومتوسطين را

هذا كتاب ينطق بالحق في تبيان الرشد
من الغيّ والوصول الى علي الحكمة وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثقتي

في المدخل الدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
ويقال للاول الدال وللثاني المدلول ولابد ان يكون بينهما علاقة
وتلك اما ان يكون ذاتية او عرضية والذاتية هي التي يكون بينهما
مع قطع النظر عن الامور الخارجة والعرضية هي التي لا يكون كذلك
الثاني الوضعية والذاتية لا يكون الا بين العلة والمعلول كما حقق
في موضعه فالمعلول ان صدر عن علته بروية فعقلية والا فطبيعية
وكل واحد منهما اما لفظي او غير لفظي ونقتصر على اللفظية الوضعية
فاللفظ الموضوع ان استعمل في معناه الموضوع له من حيث انه معناه
الموضوع له فمطابقة والا فان استعمل في جزئه من حيث انه جزئه فتضمن والا

يستعمل

فيستعمل فالملزم قطعا وهو التزام ولابد ان يكون لازما والا فلم يكن بينهما
علاقة فلم يكن دلالة وينبغي للمنطقي ان لا يستعمل سوى المطابقة واللفظ المستعمل
ان كانت جزئه دلالة على جزء المعنى والدلالة مقصودة فمركب والا فمفرد و
هو ان صح ان يخبر عنه وبه فاسم وان صح ان يخبر به فقط فكلم والا فاداة و
اللفظ قد يكون واحدا وقد يكون كثيرا فان كان واحدا فاما ان يكون
معناه واحدا ام لا وعلى الاول ان لم يصدق على كثيرين فعلم وان صدق
على كثيرين بالسوآء فمتواطئ والا فمشكك وما لا يكون معناه واحدا فمشترك
ولا فايدة في الفرق بينه وبين المنقول والمجاز لان المنطقي لا يستعمل
تلك الاقسام مطلقا وان كان كثيرا فان كان معناه واحدا فمترادفة
والا فمتباينة والمركب ان صح السكوت عليه فتام والا فناقص والتام
ان جاز ان يتصف بالصدق او الكذب لذاته فجزمي وقضية والا فانشائي
والناقص ان كان جزئه الثاني قيد الاول فتقييدي والا فغير تقييدي
والمفهوم ان جاز ان يصدق على كثيرين فكلي والا

کتابخانه
مجلس شورای ملی

جزئی واقسام الکلی خمسة لانه اما ان تکون تمام حقیقة افراده ام لا الاول
النوع والثانی اما جزء حقیقة افراده ام لا والاول اما ان یکون مشترکا بینها وبین
غیرها ام لا والاول الجنس والثانی الفصل والا یکون تمامها والاجزء لها فهی خارجة عنها
بالقسم فاما ان یکون مختصا بها ام لا الاول الخاصة والثانی العرض العام
وکل واحد منهما ان کان علة واحدة فذاتی والا فغریب والذاتی ان حکم علی
موضوعه شبوته له بلا وسط بینی والا فغیر بینی فالنوع کلی یمکن ان یقع
علی کثیرین متفقین بالحقیقة فی جواب ما هو ویقع لما یکون تحت حقیقة
اخری ایضا ویحقق باسم الاضافی کالابوة الحقیقی والجنس کلی یمکن ان یقع
علی کثیرین مختلفین فی جواب ما هو والفصل کلی یمکن ان یقع علی افراد حقیقة
واحدة فی جواب ای شیء هو فی ذاته والخاصة والعرض العام کلیان یقعان
علی شیء فی جواب ای شیء هو فی عرضه والحقیقة الجنسیة ان لم یکن تحت جنس
فجنس عال وان کانت تحته انواع حقیقیة فجنس الاسفل والا فتوسط
انما المقول علی جواب ما هو یکون اما بالذات واما بالعرض وما یقع

بالذات

بالذات هو الذی یقع فی جواب ما هو باعتبار ذاته وما یقع باعتبار امر
وبالمناسبة غیر آخر وما یقع بالعرض هو الذی یقع باعتبار امر وبالمناسبة شیء
آخر کالناطق مثلا اذا سئل عن الانسان بما هو فانه لا یقع فی الجواب الا باعتبار
انه اسم مشتق یکون معناه شیء ثبت له النطق ویکون ذلک الشیء حیوانا
فان قیل فی الجواب یکون باعتبار انه حیوان لا باعتبار انه شیء ذو نطق
وایضا الناطق یقع فی جواب ای بالذات کما علمت وسیتحقق بعد فان قیل
فی جواب ما هو یکون بالعرض وباعتبار ما هو ان الذی هو الجنس ویاتی فی
الجواب بالذات یکون اما بذاته او بغیره والذی یقع بذاته هو ما یقع
بخصوصیة ذاته وذاته بذاته یکون مقولا فی جواب ما هو کالحیوان مثلا
فانه یقع فی جواب ما هو بخصوصیة ذاته ولا یقع بغیره وما یقع بغیره هو الذی لا یقع
بخصوصیة ذاته کالانسان مثلا فانه یقع باعتبار جزئه الذی هو ما هو ان
لا بجزئه الذی هو الناطق فکل ما یقع فی جواب ما هو بذاته یخص فی الجنس وایضا
یقع فی الجواب باعتباره کما ذهب الیه الحکماء وایضا حکی عنهم وظهر من هذا

ان يسئل عنه بما هو اتقوم يكون اما بالذات واما بالعرض وما يكون بالذات
اما بذاته او بغيره والشخص لا يسئل عنه بما هو بذاته بل بغيره لان النوع
يقع في جوابه وقد علمت ان النوع لا يقع في الجواب الا باعتبار جنسه والجنس باعتبار
انه جنس لا يقع الا في جواب ما هو وظهر ان المقول في جواب اى انه يكون
اما بالذات واما بالعرض والذى يكون بالذات اما بذاته واما بغيره
والفصل يقع في جواب اى بذاته والنوع يقع في الجواب بجزئه الذى هو
الفصل لا بجزئه الذى هو الجنس وبهذا التحقيق يندفع جميع الاشكالات
التى اوردوها في هذا الفصل من كون الحد التام مقولا في جواب ما هو
وشك الامام الرازى في تجويز كون الحد التام مقولا في جواب اى
وغيرها وستوقف الحق في موضعه ان شاء الله تع

من ابيتين ان في الوجود اجناسا غير مترتبة ولا يذهب الى غير النهاية
فينتهى الى جنس لا جنس له وهو اربعة لان الموجود بالنظر الى ذاته اما ان
يحتاج الى الموضوع ام لا والمراد بالموضوع ههنا محل لا يحصل عنه بحلول

ماهية فيه نوع طبيعى الثانى الجوهر والاول العرض والجوهر اما ان يكون
بذاته محل الجوهر اخر ام لا الاول الهيولى والثانى اما ان يكون حالا
في الجوهر اخر ام لا الاول الصورة والثانى اما ان يكون قوام بذاته في محل
ام لا الاول النفس والثانى العقل والجسم مركب من الهيولى والصورة
وخلاصته ان الواحد من بعينه قد يقبل المتضادات بطريق التعاقب
والعرض اما ان يكون مهيئة من النسبة الى الجسم لا والثانى اما ان يكون
لا جزاء بالفعل او بالقوة ام لا الاول الكم والثانى الكيف والكم هو
الشئ الذى يكون من شأنه المساوات واللامساوات لذاته بالتطبيق
وهو متصل ومنفصل اذ الكم لا يتصور الا مع الاجزاء والاجزاء اما
ان يمكن ان يفرض فيها حدود مشتركة يكون بداية جزء ونهاية جزء
اخر او لا يمكن الاول المتصل والثانى المنفصل والمتصل اما ان يمكن
فرض الحدود فيه من جهة واحدة او من جهتين او من جهات ثلثة الاول
الخط والثانى السطح والثالث الجسم التعليمى والمتصل يكون ذات وضع

ايضا والمنفصل هو العدد ولا يكون ذات وضع والمراد بالوضع
ما يمكن ان يفرض فيها اجزاء بعضها فوق وبعضها تحت ويتفرع
على الخاصة السابقة التي هي المساوات واللامساوات بالزيادة
والنقصان لانه اذا لم يكن مساويا فيكون زائدا او ناقصا
ويتفرع على هذه الخاصة التناهي والاتناهي لان المتصل لا يصل
في النقصان الى حد لا يمكن ان يفرض اقل منه والمنفصل لا يقف
في حد لا يمكن ان يفرض ازيد منه ويتفرع عليه في المتصل الصغر و
الكبر وفي المنفصل القلة والكثرة والكيف هو العرض الذي يقتضي
للموضوع بعروضه بانه شبيه او لا شبيه وانواعه خمسة لانه اما ان يكون
للموضوع باعتبار امر خارج عنه ام لا الاول فذلك الامر اما ان يكون
حالا فيه ام لا الثاني الكيفيات النفسانية والاول الكيفيات
المختصة بالكميات لان الامر الحال في هذه المرتبة لا يكون الا كمية
لانه لو كان حالا في الموضوع فلا يكون جوهرا ولو كان قبل الكيف

لا يكون

فلا يكون نسبة لان النسبة مؤخرة عن الكيف فلا يبقى من الموجودات
الا الكم والثاني اي الذي لا يكون باعتبار امر خارج عنه اما ان يكون
له باعتبار اجزائه اولا والاول اما ان يكون باعتبار جزئه الملاصق
او الصوري الثاني القوة والاول القوة وان لم يكن له باعتبار
فيكون له باعتبار انه حقيقة من الحقايق ويتفرع الكيفيات المحسوسة
وخاصة انها بالقياس الى انواع الشبيه واللاشبيه والتضاد والشدة
والضعف من خواصه لكن يوجد في بعض انواعه ولا يكون ماهيته
هي النسبة الى الغير قاما ان يكون ماهية الغير ايضا هي النسبة اليه
كالنسبة الى الغير ام لا الاول يكون المنسوب اليه موجودا قائما
بذاته ام لا الاول يكون النسبة له باعتبار احاطة المنسوب
اليه عليهم لا الاول الاين والثاني الوضع والثاني وهو الذي
لا يكون المنسوب اليه موجودا قائما بذاته فيكون قائما به والا
فلا يكون بينهما نسبة وهو ان ينفعل وما لا يكون الموضوع لها باعتبار

الاجزاء ح

الضعف انه اذا كان يكون الموضوع من حيث انه قابل لا وضع لا

تابيتة لها ايضا ينقسم كذلك الاول المتى والثانى الملكى والثالث
ان يفعل ونقول بعبارة اخرى لتفهيم المبتدى فنقول النسبة لا تتحقق
الا بين اثنين وطرفاها اما ان يكونا موجودين تابيين بذاتهما
او احدهما قائما بذاته اوكلاهما لا يكونان قائمين بذاتهما و
ما لا يكون قائما بذاته فهما الصفاتان وما يكون احدهما
قائما بذاته والاخر لا يكون قائما بذاته فيكون ما لا يقوم بذاته طرفا
لا يقوم بذاته فيكون القائم بذاته اما فاعله او قابله الاول
ان يفعل والثانى ان ينفعل وما يكونان قائمين بذاتهما فاما ان
يحيط احدهما بالاخر اما لا الاول ان كان باعتبار القابلية
فقط فالاين والاضافى والثانى وهو ان لا يحيط احدهما بالاخر
فان كان باعتبار قابلية فقط فالوضع والا فالملك اما المضاف
فهو الذى قيّ بالقياس الى الغير ايضا قيّ بالقياس اليه
كالاب بالقياس الى الغير ولا ماهية لها سوى ذلك وخاصة التكافؤ

فى الوجود

فى الوجود والوضع وقيّ له النصبة ايضا وهو نسبة يكون للجسم باعتبار
انتساب بعض اجزائه الى بعض والاين نسبة يوجد بين المكان و
متمكنه ومتى نسبة تكون بين الشئ وزمانه والملك نسبة يوجد
بين شيئين يكون احدهما مربوطا بالاخر وينتقل بانتقاله وان ينفعل
نسبة يوجد بين الفاعل وفعله كالاحراق للنار وان ينفعل نسبة
يوجد بين القابل ومقبوله كالاحتراق للحطب وهما انما يتحققان
عند الفعل والانفعال فى حال التاثير والتاثر لان النسبة لا
تتحقق الا بين شيئين يكون احدهما طرفا للاخر والقابل و
المقبول وكذلك الفاعل ومفعوله لا يكونان كذلك كما حقق فى موضعه

ان العرض ليس بجنس للمقولات لانه قيّ لها باعتبار
امر خارج هو الفاعل والموضوع والجنس لا قيّ لذلك فهو ليس بجنس
وكذا الموجود ليس بجنس للجوهر والعرض لانه قيّ باعتبار الفاعل
فهو ليس بجنس لهما

المتقابلان امران لا يمكن ان

يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد وبينهما
غاية الخلاف وهما اربعة اقسام لانه اما ان يكونا وجوديين
اولا والاول اما ان يكون بين كل واحد منهما معقولا بالقياس
الى صاحبه ام لا الاول المتضايفان والثاني المتضادان
وان لم يكونا وجوديين لم يمكن ان يكونا عدميين اذ لا تغاير
بين الاعدام بما هي اعدام وان كان فبالعرض وبالمجاز مع
الموضوع متى لم يتصف بالامر الوجودي اما في ثانية ان يتصف
به ام لا الاول الملكة والعدم والثاني الايجاب والسلب وقد علم
بذلك حد كل واحد منهما وخاصة المتقابلين مطلقا هي ان لكل
واحد منهما مقابل واحد وان يكون بينهما غاية الخلاف وخاصة
الايجاب والسلب ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا ابدا
وخاصة الملكة والعدم هي ان موضوع الملكة حين مقارنته
للعدم قابل ومستعد للملكة وخاصة المتضادين هي ان لا يكون

اجتماعهما

اجتماعهما في موضوع واحد بجهات متخالفة ايضا وان يكونا تحت
جنس قريب خاصة المتضايفين التكافؤ في الوجود

المتأخر اما ان يحتاج الى المتقدم ام لا والاول
اما واجب ان يكونا معا ام لا الاول التقدم بالعلية والثاني
التقدم بالطبع والذي لا يحتاج اليه اما واجب ان لا يكونا معا ام لا
الاول التقدم بالزمان والثاني التقدم بالرتبة وهي اما ظاهرية
فبالوضع واما عقلية فبالشرف والفضيلة لما كان
مناط المعية هو ما كان مناط التقدم والتأخر رفع ما كان
به المتأخر متأخرا والمتقدم متقدما كان اقسامها بازاء
اقسامها الا المعية بالعلية لان توارد العلتين على معلول
واحد غير معقول العلم ان كان الحكم يكون
شخصيا فتصديقي والا فتصوري وكل واحد منهما ان احتاج الى فكر
فنظري والا فبديهي ويمكن ان يكتسب النظري منه والذي فاد علم التصور

في التقدم والتأخر

في المعية

كتاب الحد

معرف وقول شارح والذى افاد التصديق حجة اقول معرف الشئ ما يتقى عليه
اذا سئل عنه بما هو وهو قسمان الاول ما يكون بحسب الاسم وهو تفسيره بلفظ
اجلى منه ليعلم المخاطب باذا يتقى له والثانى بحسب الذات وهو قول الى على ذات
الشئ فان اشتمل على مقوماتها الذاتية فحد تام والا فان تخصص فان اشتمل على نظر
منها فناقص والا فان اشتمل على خواصها بحيث يفيد العلم بها بوجه تام فرسم
تام والا فناقص ورباما يشرح به الاسم بعينه بعد الاثبات حدا
فالحد قول مبنى عن ذات المحدود وهو ما يكون بالشئ هو ما هو وما يكون
فهو الجنس والفصل فالحد التام هو الجنس والفصل الجنس بالذات والفصل
باعتباره لان الفصل يكون مقوما اذا كان الشئ الداخل فى مفهوم حقيقة
الجنس وان لم يكن او احتمل ان يكون غيرها لم يكن مقوما لها ولان الفصل لا يتقى
فى جواب ما هو بل فى جواب اى والحد التام ايضا يتقى فى جواب ما هو باعتبار
الجنس لا باعتبار الفصل والكتب حد كل شئ ان جمع ما كمل عليه اجمع ورفض
ما لا يكون فى المحمولات ما يشترك فيه غيره فان كان اسما واحدا فهو جنسه

له دخل فى قوامه فلا محالة يكون مع

وان كان

وان كان عدة اسماء فان كان فيها اسما واحدا يدل على تمامها
فهو جنس وان لم يكن فوضع على ترتيب طبيعى بان يقدم الاعم
على الاخص فهذا المجموع بمنزلة الجنس ويكون فى المحمولات ما يميزه
عن غيره وسواما فصلا او خاصته والفرق بين الذاتى والغريب
منها ظاهر او الذاتى يكون علة اخلة فى الذات واجزاء الذات
هو الجنس والفصل لا غير ولا يحتمل ان يكون علة الخاصة سوى الجنس
لانه مشترك والخاصة غير مشترك فلا يبقى شئ غير الفصل فعلته
ينتهى الى الفصل فان كان خاصة اولية بين الثبوت فلا يحتاج
الى تعيين الفصل لكان الفصل يكون مقوما باعتبار الجنس لا فى نفسه
كما علمت ويحصل بالخاصة الاولية امتياز التام ايضا كما يحصل
بالفصل وان لم يكن الخاصة بين الثبوت فثبوتها يكون بسبب خاصة
اخرى فتلك اما بين الثبوت او لم يكن فان كان فهو الخاصة الاولية
والا فينتهى اليه فاذا انتهى اليه فيضم مع الجنس فهو الحد التام و

اخل بشئ من ذاتياته فى ناقص وان عرف بشئ من عرضياته كيت يفيد
الامتياز التام فرسم تام والا فناقص وقد يكتب بطريق اخر وهو ان ينظر
فى ماهيته المحدود فان علم انه من اى جنس من الاجناس العوالى ويقسم بفصوله
الذاتيه ثم ينظر فى انواعه انه تحت اى نوع منه فان تساويا وليس بين منه
شئ لا يعلم فهو حده والا فيقتصر على ما ولا يبقى منه شئ لا يعلم فهو حده
وان لم يعلم انه تحت اى جنس هو فيعلم من خواصه واحواله انه تحت اى جنس
فيقسم كما علمت سابقا ويجتنب الاعراض عن الالفاظ الغريبة الوحشية
والمشتركة والمجازية بقدر الامكان فلا يقع غلط واما الاعراض الذاتية فحدودها
ماخوذة من موضوعاتها لان الاعراض الذاتية اسماء مشتقة معانيها
شئ ذو مبدا اشتقاق كالضاحك مثلا يكون معناه شيئا ذا الضحك
والشئ الداخل فى مفهوماتها موضوعات الاعراض ومبادى الاشتقاقات
معان بسيطة مصدرية لا يحد ولا يرسم الا بحد الاسم فقط فنعم اخذ
الموضوع فى حد الاعراض الذاتية هو ان الشئ الداخل فى مفهوماتها

هو الموضوع

هو الموضوع فالموضوع يتقى عليه مبادى الاشتقاق كما يتقى فى جواب الضاحك
اذا سئل عنه انه انسان ذو ضحك لا كما توهم بعضهم واما المضاف فمع ذكرها
يضاف اليه لانه يعقل بالقياس الى الغير والمركب يوخذ حده من اجزائه اى يوخذ
جنسه من ماديته وفصله من صورته فان كان لماديته اعتبار اخر يكون بذلك الاعتبار
جنسا فيوخذ جنسه من ماديته اى تلك الاعتبار يكون جنسه وان لم يكن لها
تلك الاعتبار فيوخذ ايضا جنسه من ماديته اى يوخذ جنس المادة مع فصله فيكون
حد ماديته بمنزلة جنسه والفصل يوخذ من صورته بجملة الاعتبارين لان الفصل
اسم مشتق قد علمت معناه انه شئ ذو مبدا اشتقاق ومبدا اشتقاقه منبعث
عن الصورة كما تحقق فى موضوعه وما ليس له جنس ليس له فصل فليس له حد ولا
حد للاشخاص بما هو اشخاص لان حد الاشخاص هو حد الانواع لا غير لانه
يكون تمام حقيقته وماهيته ولا حقيقة له سوى حقيقة النوع كما

علمت

التفقيه قول يكون ان يتقى لقائله صدقت
ام كذبت فان طابق الواقع اى الوضع الالهى فصادق والا فكاذب

كتاب القضايا

وفي الغرر والدرر قال امير المؤمنين عليه السلام الصدق مطابقة منطق
للموضوع الالهي وفق المعلم الاول الصدق وصف الشئ بما هو فيه فان حكم
فيها بايجاب شئ لشئ اي حكم بكون الفرد طبيعة او سليبة فحملي ويسمى طرفاه
الاول المحكوم عليه والموضوع ايضا والثاني المحكوم به والمحمول ايضا
والا فشرطي لانه ان لم يحكم لك فيحكم بانفصال او بانفصال بالقوة
فان حكم بمصاحبة الاول للثاني او سلبها فمتصلة والا فمنفصلة
ويسمى طرفاه الاول المقدم والثاني التالي والدال على الحكم رابطة
واقل ما يتالف منه القضية كلمتان تام الدلالتين وذلك انما يتحقق
اذا كان المحمول نفس الرابطة التي هي الموجودة وفي لها اثنينية لا كما توهم
بعضهم من حذف الرابطة في بعض اللغات وذكرها في بعض لان الحكم لا يتوقف
بذكر شئ في لغة وحذفها في اخرى بل التفاته بالواقع فان كان اجزاء القضية
في الواقع اثنين فهي ثنائية وان لم يكن فثلاثية او اكثر من ذلك وهي
كالموجهات وينقسم باعتبار الموضوع ايضا فان كان شخصا معينا فشخصية

والا فان حكم عليه بشرط كونه كثيرا فمحصورة وفي لها المسورة ايضا
فان حكم على كله فكلية والا فجزئية وان لم يحكم لك فمهملة وفي
له الطبيعية ايضا وهذه الاعتبارات في الشرطيات يكون بدوام
الحكم في كل وقت ولادوامها وابهامها عدم ذكر الوقت وما يدل عليه
يسمى سورا وهو لفظ يقترن بالموضوع ويخبئ عن كمية افراده وهو
في الكلية ان كانت كلية لفظة كل ولا واحد ولا شئ وفي الجزئية لفظة
بعض وليس بعض وفي الشرطية ان كانت كلية كلما كان ودائما وليس البتة
وفي الجزئية قد يكون وقد لا يكون وفي السور ان يرد على الموضوع
فان اقترن بالمحمول فيكون هذا لا وفصلا او كذبا فيسمى منحرفة والا فراقه
عن الوضع الالهي الطبيعي وباعتبار المحمول ان كان حرف العدل فمعدولة
له فمعدولة والا فمحصلة واما الثنائية فلا يكون معدولة لانه يصير
سالبة ويشترط في المعدولة ان يكون في سان الموضوع اتصاف
بالامر الوجودي الذي هو عدمه وباعتبار الرابطة في الشرطيات المتصلة

ان حكم فيها بالمصاحبة بين جزئيها اضطرارا فلزومية والا فاتفاقية وفى المنفصلة
ان كانت المعاندة تامة بحيث يمتنع اجتماعهما وارتفاعهما فحقيقية تتألف
من النقيضين او مما كان فى قوة طرفى النقيض والا فانفكاكية اطلق ان امتنع
اجتماعهما فقط تتألف من تخصيص طرفى النقيض والا فانفكاكية اطلق وهو
يتألف من تعميم احد الطرفين وفى الطبيعيات اما ان يكون بالفعل محمولا
ام لا والاول اما ان يمكن ان لا يكون محمولا ابدا ام لا والاول المطلقة و
الثانى الضرورية وما لا يكون بالفعل محمولا فيجب ان يكون بالقوة والا فلا
يتحقق الحمل مطلقا ويقع الممكن الاستقبالى ان الممكن يقع على ما هو قابل
للوجود مطلقا من غير التفات الى قيد زائد ليشتمل كل الاقسام وهو اعم ويلزم
سلب الامتناع وهو شامل للضرورية والمطلقة والممكنة الاستقبالية
ثم يقع بالاشتراك على ما هو قابل للوجود فقط وعلى ما هو قابل للوجود والعدم و
على الموجود بالقوة وعلى القوة التى يفعل دائما او فى وقت ويقع للاول
ممكن خاص لاختصاص قابليته للوجود وللثانى ممكن عام لعموم قابليته

الماهية والعدم وللثالث ممكن استقبالى واستعدادى ولفظ الدوام
على تلك الكيفيات جهة وقول المتأخرين فى معنى الممكن انه سلب الضرورة عن
الضرورة عن الطرف المخالف للحكم ممكن عام وان سلب عن الطرفين ممكن خاص
غير صحيح لان معنى الممكن هو القابل للوجود وهو معنى ايجابى لا سلبى وفى لغة الفارسية
معناه توانا ومعنى الامكان توانايى ومعانيان وجوديان بالبديهة و
ان دعوا الاصطلاح فلا مناقشة معهم الا وضع لفظ اخر للمعنى الذى تلقنا
واما باقى القضايا التى عددنا من الموجهات كالدائمة وباقى القضايا الآتية
جهاتها ازمنة فليست بموجهة لان اطلاقيات كيفية ربط المحمول
بالموضوع لا ازمنة فلا يمكن ان يوجد شئ بلا ضرورة حتى يتصور شيئا يوجد بغير
ضرورة دائما او بشرط وصف دائما واما باقى الاشياء التى عددنا من الجهات
كالضرورة بشرط وصف ووقت معين او غير معين او وجودها فى احد الازمنة
وغيرها مما يعدونها من الجهات ليست بجهات ولا تفيد الجهات بل تدخل فى الحمل
شيئا فى المشروطة العامة تلك الوصف تدخل فى الحمل كما اذا اعتبرت كل كاتب متحرك

الاصلح بالنفي مادام كاتبا فوصف الكتابة دخيل في التحرك عليه لان في ضرورة التي الجهة و
ككل في الوقتية والمنتشرة كقولك كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض فان قيد
وقت الحيلولة دخيل في حمل المنخسف على القمر لان المنخسف لا يحمل على القمر الا وقت حيلولة
وكذلك البواقي وايضا قسمة الجهة على الاطلاق والنفي والامكان الاستقبالي قسمة
عقلية ولا منزلة بينهما وفي سالبة الموجهة يرد حرف السلب على الجهة ليسلبها كما يرد
في غيرها على الرابطة ولما كان الصدق والكذب والسلب والايجاب يرد على الرابطة
في الشرطيات ففي الشرطيات اللزومية بسبب اللزوم وفي الاتفاقية بسبب الاتفاق
وفي المنفصلة ان كانت عنادية بسبب العناد وان كانت مانعة الجمع بسبب منع
منع الجمع وان كانت مانعة الخلو بسبب منع الخلو في تلازم النقيضين

اعلم ان كل قضيتين تتحدان في الموضوع والكمية وتختلفان في الكيفية و
المحمول اي في العدول والتحصيل تتلازمان اي يصدق كل منهما في الموجهات
وغيرها من الحمليات والشرطيات بدليل الخلف وستعلم وقد تتلازم بعض الموجهات
بعضها فموجبة الضرورية يلزم الممكنة بالمعنى الاول لما قال ارسطو كلما صدق عليه

واجب ان يوجد صدق عليه ممكن ان يوجد والا لصدق عليه ليس بممكن
ان يوجد وما ليس بممكن ان يوجد ممتنع ان يوجد فواجب ان يوجد ممتنع
ان يوجد هذا خلف لا يمكن ولا معدولته لها لما علمت من شرط تحقق المعدولة
وان بتة الضرورية يصدق معها اما المطلقة او الممكنة لامتناع
ارتفاع النقيضين والموجبة المطلقة يلزمها الممكن بالمعنى الثاني اي
الامكان تاما للوجود والعدم ومعدولتها ايضا يلزم موجبة الممكنة
كما يلزم موجبتها معدولة الممكنة وسالبتها يصدق معها اما الضرورية
او الممكنة لما علمت فالضرورية والموجبة الممكنة بالاستقبالية يلزمها
ممكنة المعدولة وسالبتها يصدق معها اما الضرورية او المطلقة
لما علمت هذا في الحمليات اما في الشرطيات فيلزم المتصلة اللزومية
اذا كانت كلية متصلة مؤلفة من نقيض تاليها ومقدمها مثلا
كلما كان آب فج د صدق كلما لم يكن آب لم يكن ج د والا لصدق
قد لا يكون اذا لم يكن آب لم يكن ج د ويلزم قد يكون اذا

لم يكن آب ج وذ به ذا خلف لا يمكن ومنفصلتين من عين المقدم
ونقيض التالي واخرى بعكسها اى من عين التالي ونقيض المقدم

فصل

والمنفصلة متصلة من عين احد اطرفيها ونقيض الاخر
في تقابل القضايا كل قضيتين متحدتين في الموضوع والمحمول والاضافة
والشرط والزمان والمكان والكل والجزء والفعل والقوة اما
ان تتحد في الكم ايضا ام لا الاول فيجب ان تختلفا في الكيف والا
فلا يكونان قضيتين فان كانتا كليتين فمتضادتان والا فداخلتان
تحت التضاد وان لم يكونا متحدتين في الكم فاما ان تختلفا في الكيف
ام لا الثاني المتداخلتان والاول المتناقضتان وخاصة المتضادتين
ان لا يكتمعا في الصدق ويمكن ان يرتفعا وخاصة المتداخلتين تحت التضاد
انهما يمكن ان يكونا صادقتين ويمكن ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة ولا يمكن ان يرتفعا وخاصة المتداخلتين انهما اذا صدق
الكلي صدق الجزئي ولا عكس ويمكن ان يكذبا معا وخاصة المتناقضتين

خاصة

خاصة في كل مادة انهما لا يمكن ان يجتمعا ويرتفعا وكذلك في الشرطيات
والمهملة كالجزئية لانه لا يعلم انها ليكون كلية او جزئية فان حكم عليه
جزئية صدق ايضا اذا كان الحكم كليا واما اذا كان الحكم جزئيا وحكم عليه كلية
فكاذب ولا اعتبار بالشخصية في العلوم لانه لا برهان ولا حد على الاشخاص
باذاتها كما علمت في العكس متى تغير في القضية جزءا ما المادة بان
تغير الجدت هيئة صناعية من هيئة طبيعية وهو ان يجعل موضوعها
محمولا ومحمولها موضوعا فحكمها حكم الاصل لا في الكمية لانها حال الموضوع
باعتبار موضوع ما علمت اقول الموجبة المطلقة سواء كانت كلية او جزئية
تنعكس موجبة جزئية مثلا اذا صدق كل آب او بعض آب فصدق
بعض ب آ لانه اذا صدق ذلك قلنا ان تفرض الالف شيئا محسوسا
فيكون ذلك آ وبعض ب ايضا فاجتمعا فيه فيصدق بعض ب آ
وهو المطلوب السالبة الكلية تنعكس كنفسها لانه اذا صدق لا شئ من آ ب
صدق لا شئ من ب آ والا لصدق بعض ب آ او بعض آ ب وقد قلنا لا شئ
من آ ب هف لا يمكن ويمكن ان تبين اولا انعكاس السالبة ثم انعكاس

الموجبة بتوسطها فاقول اذا صدق لاشئ من آب صدق لاشئ من ب آ
والا لصدق بعض ب آ فاعكس الاول وقلنا بعض ب آ ولاشئ
من آ ب بينة فى الشكل الاول بعض ب ليس ب وهو سبب الشئ عن نفسه
وهذا محال واذا ارتفع بيان انعكاس الموجبة قلنا اذا صدق كل
آ ب او بعض آ ب صدق بعض ب آ والا لصدق لاشئ من ب آ
فلاشئ من آ ب وقد قلنا بعض آ ب هف لايمكن وقولهم فى
السالبة الطرفية انه لاعكس لها لجواز عموم الموضوع او المقدم
مثلا صدق بعض حيوان ليس بانسان ولايصدق بعض الانسان
ليس حيوان بل كل انسان حيوان ليس بصحيح لان القضايا التى
على المجرى الطبيعى يجب ان يكون موضوعها فردا ومحمولها طبيعة
ولايمكن ان يكون الفرد اعم من الطبيعة بل هى قضية خصائية
ولايجب ان ينعكس القضايا مطلقا بل العكس للقضايا والطبيعية
والخصائية بعضها تنعكس وبعضها لاتنعكس كما سنحقق
ان القضية على ضربين طبيعى وخصائى والطبيعى على ما علمت قضية

علم فيها

حكم فيها بكون الفرد طبيعة والاخبار عنه فيكون موضوعها فردا
ومحمولها طبيعة والطبيعة اعم من فرده بالكم فان وجد قضية
حكم فيها بكون الطبيعة فردا فليست بطبيعية بل يكون اما كاذبة
او خصائية والخصائية هى ما لايحكم لكل وما القضايا الطبيعية
من المحصورات فموجبة الكلية لافيد واما الموجبة الطرفية الاتى
يصدق مع الكلية فهى مصنوعة لانك اخذت بعض الافراد وخصصته
بالذكر دون غيره من الباقى واما الاتى لاتصدق مع الكلية
فهى ايضا مصنوعة لانها تكون موضوعها اعم من محمولها فيكون
خصائية بالنقض ولايمكن ان يكون موضوعها اخص من المحمول
لانها ان كان كذلك فيصدق مع كليها وقد فرضنا انها لا
تصدق معه وهذا خلاف ما فرض واما السوالب مطلقا فليست
بقضية كما علمت فان سميت قضية فبالفرض وبالمجاز
فضلا عن ان يكون طبيعية فاما كليها فخصائية واما
جزئيها الذى تصدق مع الكلى فهو على ما يقاس على الموجبة الطرفية

فهو هيئة صناعية يحصل من هيئة صناعية فحكمها في الجميع حكم الكلي فتعكس
سالبة جزئية واما التي لا يصدق موضوعها فهي ايضا صناعية ولا عكس لها و
اما القضايا التي اما محمولها او موضوعها اسما مشتقا فنعوتها وخصوصياتها
ما صدق للاسماء المشتقة في انفسها لا يكون عاما ولا خاصا ومعناه شيء
ما ذو مبدء اشتقاق فذلك الشيء الداخل في مفهومه ان كان عاما فعام
وان كان خاصا فخاص فمناط انعكاسها بحسب ما صدق وكك الضرورية لانه ان لم
ينعكس على الضرورية فتنعكس على المطلقة والمطلقة تنعكس كنفسها فيلزم الخلف
مثلا اذا صدق كل آ ب بالفعل صدق بعض ب آ بالفعل والا فيكون باطلاق
اذ لا شك في انعكاسها بدليل الافتراض الذي قلناه في المطلقة فيكون بعض
ب آ باطلاق فبعض آ ب باطلاق وقد قلنا كل آ ب بالفعل هف لا يمكن
ولا يحتمل ان يكون عكسها ممكنة لان الموضوع فيها يكون محمولا بالفعل لان الضرورية
فعلية لا استقبالية وقد ثبت بالافتراض علاقة الموضوع مع المحمول فعلية
والحجة القضية في الامكان والاطلاق والفعل كما علمت واذا ثبت
انعكاس الموجبة ثبت انعكاس السالبة ايضا بالخلف وكذا الممكنة ايضا

لان

لانه اذا صدق مثلا كل ج د بالامكان صدق بعض د ج بالامكان لانا اذا
فرضناه واقعا او مطلقة والمطلقة تنعكس فنقيض ان د ايضا يكن ان
يكون ج والا فلا يمكن ان يكون ج وقد قلنا انه صار ج هف لا يمكن
ويمكن ان يتبين بالافتراض وكك في الشرطيات الا في المنفصلة لان تاليها
لا يتبين على تقديرها بالطبع واذا اخذ لازم القضية وعكس ثم اخذ لازم
فان نسب الى قضية الاصل قيل انه عكس نقيضها مثلا في كل انسان حيوان
اذا اخذ لازمه وهو لا شيء مما ليس بانسان بلا حيوان وعكس بلا شيء مما ليس
بانسان واخذ لازمه وهو كل لا حيوان لا انسان ونسب الى كل انسان حيوان
يقال انه عكس نقيضه القياسي قول مؤلف من اقوال اذا وضع
وضعا يلزم منه لذاته قول آخر بالاضطرار ويقال له النتيجة فان كانت
بحسب ما ذكورة وصورتها نهائية فاقتراني فان الف في الشرطيات فاستثنائي والا
فشرطي والا فحملي وكل واحد منها ان لزم منه النتيجة بغير منه فكامل
والا فغير كامل ولا بد ان يكون بين تلك الاقوال جزء مشترك يقال له
الاوسط لان القضايا الاجنبية لا يلزم منها شيء ما بالفعل والمقدمة التي يكون

فيها موضوع النتيجة يسمى الصغرى لان موضوعها سمي بالاصغر والتي يكون
فيها محمولها سمي الكبرى لان محمولها سمي بالاكبر والاوسط اما ان يكون
محمولا في الصغرى ام لا والاول اما ان يكون موضوعا في الكبرى
ام لا الاول الشكل الاول والثاني الشكل الثاني وما لا يكون محمولا في الصغرى
فيكون موضوعا فيه فان كان في الكبرى موضوعا فالشكل الثالث والا
فرابع الاشكال ولما كان هذا الشكل بعيدا من الطبع ولا يقع عليه الفكر
فلا التفات اليه ولا بد في القياس من اندراج الاصغر في الاوسط
والحكم على الكل الاوسط والا لما انتاج ولان المعتبر الانتاج سرايته الحكم
من الاوسط الى الاصغر ولا يتحقق الا بما قلنا ولهذا لا يتالف القياس
من جزئيتين ولا من سالبتين ولا بد فيه من المقول على الكل اولا على واحد
ولما كان الشكل الاول بديهي الانتاج وجب ان يكون صغراه موجبة
ليندرج الاصغر في الاوسط ظاهرا وكبراه مقولا على الكل ليحكم على كل
افراد الاوسط وايضا ان لم يكن صغراه موجبة فيكون مباينا
للاوسط ولا يلزم من الحكم على احد المتباينين الحكم على الاخر واما كلية

الكبرى

الكبرى فلان الحكم اذا كان جزئيا لا يلزم سرايته الى الاصغر لاحتمال ان يكون
الاصغر جزئيا آخر منه ولما كان القضايا المعتبرة في العلوم المحصورات
الاربع والمهملة في قوة اطرنيه واقل ما يتالف منه القياس قضيتان و
يمكن ان يقع كل واحدة منهما صغراه او كبراه فالضروب المحتملة في الاشكال
ستة عشر بعضها منتج وبعضها عقيم والضروب المنتجة في الشكل الاول
اربعة الاول من موجبتين كليتين فينتج موجبة كلية والثاني من صغرى
موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية فينتج موجبة جزئية والثالث من
صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية فينتج سالبة كلية والرابع
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية فينتج سالبة جزئية واما
باقي ضروبه فغير منتج لاختلاف نتيجة بالسلب والايجاب بحسب المواد ومن
استقراء ضروبه وعدم انتاج بعضها ظهر ان ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى شرط في انتاجه والشكل الثاني يشترط فيه شرطان الاول
كلية الكبرى لما علمت في الشكل الاول والثاني اختلاف المقدمتين
في الكيف لانهما ان لم يختلفا لا ينتج لاختلاف نتيجة بالسلب والايجاب

بحسب المواد والضروب المنتجة منها اربعة الاول من صغرى موجبة كلية
وكبرى سالبة كلية فينتج سالبة كلية والتبيين على انتاجه رده على
الشكل الاول بعكس الكبرى والثاني من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية
فينتج سالبة كلية بعكس الصغرى وقلب المقدمتين وعكس النتيجة والثالث
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية فينتج سالبة جزئية بعكس
الكبرى والرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية فينتج سالبة
جزئية باطلف واما باقي ضروبه فليست بمنتجة لاختلاف انتاجها
بالسلب والايجاب بحسب المواد ومن هذا ظهر ان هذين الشرطين
شرط في انتاجه وان قياسانه غير كاملة لاحتياجها الى المتممة واما
الشكل الثالث ففي انتاجه ايضا شرطان الاول ايجاب الصغرى كما علمت
وكلية احد المقدمتين ليعلم ان الاصغر داخل تحت الحكم والضروب
المنتجة منه ستة الاول من موجبتين كليتين فينتج موجبة جزئية
بعكس الصغرى وبالطلف والافتراضي مثلا اذا قلنا كل ج ب وكل ج آ
فبعض ب آ لانا اذا فرضنا بعض ابلم ز مثلا اذا نسبناه الى صدور الصغرى

يحصل اربعة قضايا وهي كل ز ج وبعض ج ز وكل ز ب وبعض ب ز
فيؤلف القياس وقيل بعض ب ز وكل ز ج فبعض ب ج وكل ج آ
فبعض ب آ وهو المطلوب والثاني من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة
كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى والثالث من صغرى موجبة كلية
وكبرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية بعكس الكبرى وقلب المقدمتين
وعكس النتيجة والرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية
فينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى والطلف والافتراضي والخامس
من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية فينتج سالبة جزئية
باطلف والافتراضي والسادس من صغرى موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية فينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى واما باقي الضروب
فلا ينتج لما علمت ويظهر من استقراء ضروبه انه لا ينتج الا بهذين
الشرطين وان نتائجه جزئية وانه غير كامل هذه في المطلقات
واما الضروريات والممكنات فحكمها في الانتاج حكم المطلقة
العكوس والافتراضي والخلف ان جهة النتيجة في مختلطات

الشكل الاول تابعة لجهة الكبرى واما وهو بين من معنى المقول على الكل ويمكن ان ينبه
عليه بالخلف واما في الشكل الثاني فان كانت الصغرى موجبة مطلقة والكبرى سالبة
ضرورية فينتج سالبة ضرورية بعكس الكبرى وان كانت سالبة ضرورية والكبرى
موجبة مطلقة ينتج سالبة ضرورية بعكس الصغرى وقلب المقدمتين وعكس النتيجة
وان كانت الصغرى موجبة ضرورية والكبرى سالبة مطلقة فالنتيجة مطلقة
بعكس الكبرى والخلف واما في الشكل الثالث فان كانت الصغرى موجبة مطلقة
والكبرى كلية ضرورية فالنتيجة ضرورية بعكس الصغرى وان كانت الكبرى مطلقة
فالنتيجة مطلقة بالعكس والخلف والافتراض وان كانت الصغرى موجبة كلية
مطلقة والكبرى موجبة جزئية ضرورية فالنتيجة مطلقة بعكس الكبرى وقلب
المقدمتين
وعكس النتيجة واما اذا كانت احدى المقدمتين ممكنة فالنتيجة ممكنة وانما
لانه ان كانت صغراه فاندراج الاصغر في الاوسط بالقوة فسراية الحكم
ايضا كذلك وان كانت كبراه فالحكم على كل الاوسط بالقوة فسراية الحكم
ايضا بالقوة وكذا قياس ان كان مركبا من مقدمتين فبسيط والا فالمركب
والمركبان كان ثبوت النتيجة فيهما بطال نقيضها فخلف والا فتقيم وان

كانت

كانت النتيجة مذكورة تارة من حيث انها نتيجة وتارة من حيث انها مقدم قياس
اخر فوصول والا فمفصول واما قياس الاستثنائي فان كانت متصلة فشرط فيها
ان يكون لزومية فان استثنى تالي نتج المقدم بعينه وان استثنى المقدم
ينتج التالي لك وان استثنى نقيض التالي نتج نقيض المقدم وان استثنى نقيض
المقدم نتج نقيض التالي وهو بين بنفسه والمنفصلة الحقيقة فعكسها واما نتج
احد ان استثنى فيه المقدم او التالي نتج نقيض الاخر وان استثنى نقيضها لا يلزم
شئ منهما ضرورة امكان ارتفاعهما وما نعة الجمع فقط فهو ان يثبت
النتيجة بابطال نقيضها او ضدها اما في الشكل الاول فلا يمكن اثبات الموجبة الكلية
بابطال نقيضها لان نقيضها سالبة جزئية ولا يمكن ان يجعلها صغرى لان الصغرى
فيه موجبة ولا كبرى لان الكبرى فيه كلية واما بابطال ضدها فكذلك واما الموجبة
الجزئية فيمكن اثباتها بابطال نقيضها واما بابطال ضدها فلا لان ضدها سالبة
جزئية ولا يمكن ان يجعلها صغراه ولا كبراه واما السالبة الكلية فيمكن اثباتها بابطال
نقيضها او ضدها والسالبة الجزئية ايضا يمكن اثباتها بابطال نقيضها او ضدها
واما في الثاني والثالث فيمكن فيهما بيان المحصورات اجمع ان ابطال
الضد ليس بكاف في اثبات المطلوب لامكان ارتفاع الضدين واما في الافتراض

اعلم

من الشرطيات فلا فايدة فى ذكرها لقلة نفعها وامكان استنباط احكامها من الحمليات

ان القياس ينتج النتيجة اولا وبالذات ثم ابطال نقيضها ولوازمها من

العكسين وسائر اللوازم والحكم على جميع جزئياته ثانيا وبالعرض وهو استقراء النتايج

التابعة للضرب الاول فى لواحق القياس اعلم انه قد يلحقه ان يكون مقدماته

كاذبة والنتيجة صادقة لكن صدقها لا يستفاد من القياس ولا فايدة فى ذكرها

ووقوعها فى الاشكال وقد يقع فى القياس ان يوخذ النتيجة او عكسها فى بيان مقدمة

من مقدماته وقد يقياس الدور ولا يستعمل الا فى المغالطة او فى رد الامر الى اللم

اذا كان برهانا مطلقا وستعرفه ولا بد فيه ان يكون مقدماته منعكسة كنفسها

بنتيجة كلية اذا كان مقدماته موجبة كلية اما فى الشكل الاول فان كانت النتيجة شخصية

فلا يمكن بيان الصغرى الا بضرب من المغالطة بان يجعل السالبة معدولة ياخذ

لازمها لان السالبة غير منتجة مثلا اذا صدق كل جسم محدث ولا شئ من

المحدث بقديم انتج لا شئ من الجسم بقديم ويلزمها كل جسم لا قديم والكبرى يلازمها

كل محدث لا قديم وتنعكس بكل لا قديم محدث فاذا انضم لازم النتيجة وقيل

كل جسم لا قديم وكل لا قديم محدث ينتج كل جسم محدث وهو الصغرى وان كانت جزئية

فلا يمكن بيان المقدمة الكلية لامتناع تاليف القياس من جزئيتين واما فى الشكل

الثانى

الثانى فلا يمكن فيه بيان المقدمة الموجبة لان نتايجه سالبة ولا قياس من سالبتين

واما فى الشكل الثالث فلا يمكن فيه بيان المقدمة الكلية بطريق نتايجه وان كانت

فيه مقدمة سالبة لا يمكن بيان الموجبة الا بضرب من التلبيس كما علمت فى الشكل

الاول وقد يبطل احدى مقدمتى القياس بعينه النتيجة ونقيضها ويتم قياس العكس

وهو غير مستعمل فى العلوم الا اذا اريد رد قياس الخلف الى المستقيم اما فى الشكل الاول

اذا كان المقدمتان كليتين يمكن ابطالها باخذ الضد والنقيض وضم الى مقدمة

الاخرى فان كانت احديهما فلا يمكن ابطالها باخذ الضد لان الطرفيتين لا تنتج

اذا اردنا ابطال المقدمة الكلية واما اردنا ابطال المقدمة الطرفية ايضا فلا يمكن

ابطالها لان السالبة الطرفية تصدق مع موجبتها واذا اخذ نقيضها فيمكن

ابطال المقدمتين جميعا واما الشكل الثانى فان كانت مقدماته كليتين واخذ ضد

يصير نتيجة اخذ الصغرى اذا ضم مع الكبرى واما اذا ضم مع الصغرى فيصير نقيض

الكبرى لا ضدها لان القياس يكون فى الشكل الثالث ولا ينتج كليا واذا اخذ نقيضها

يمكن ابطال المقدمتين جميعا واذا كانت جزئية فحكمها ما ذكر فى جزئيات الشكل

الاول واما الشكل الثالث فان كانت مقدماته كلية واخذ نقيضها فيمكن ابطالها

واما اذا اخذ ضده كما فلا يمكن ابطال الكبرى لانه قياس في الشكل الاول وكبراه جزئية
ويشترط فيه كلية الكبرى واما ابطال الصغرى فممكن لانه اذا جعل صغرى بنتج سالبة
جزئية ونقيض فيصير نقيضها وان كانت احديهما جزئية نقيضها حكم الكلي وقد يلتفت ان
يؤخذ النتيجة في القياس بعبارة اخرى وهو المصادرة على المطلوب الاول كما يقول كل انسان
بشر وكل بشر ناطق فكل انسان ناطق وهي الكبرى بعينها وقد يكون ظاهرة كما في الامثال
وقد يكون مخفية اذا كان القياس مركبا وقد يحذف احدى مقدمتيه ويبقى له الضمير ايضا
اما ظهورها او لمخالطة وقد يبطل اقوى مقدمتي القياس بانتاج نقيضها فقط او
من قياس اخر وهو قياس المقاومة وقد يتالف قياس ينتج نتيجة بيضاء او يناقض
نتيجة قياس اخر وهو قياس المعارضة وقد تثبت الحكم لشيء بوجود في جزئياته
وهو الاستقراء فان ذكر جزئياته جميعا فتام يفيد اليقين والا فناقص يفيد الظن
وقد يثبت الحكم في جزئي لشبوته في جزئي اخر مشابها له وهو التمثيل واركانه اربعة
والاصل وهو الطرف المشبه به والفرع وهو الطرف المطلوب حكمه والجامع وهو وجه
الشبه والحكم وهو يفيد الظن الا اذا كان الجامع علة موجبة فانه يفيد اليقين

في كيفية استنباط مقدمات القياس اعلم ان مقدمات القياس يكتسب بان

يوضع حدي المطلوب ثم يطلب كل ما يمكن ان يحمل على كل واحد منهما ايجابا او سلبا
وما يمكن ان يكون موضوعا لكل واحد منهما فاذا وجد في محمولات الاصغر ايجابا
ما يكون موضوعا للاكبر وضعا كليا ايجابا او سلبيا يتالف في الشكل الاول وان
وجد ما يكون محمولا على احد الطرفين ايجابا وسلب عن الاخر يتالف في الثاني
وان وجد ما يكون موضوعا لهما يتالف في الثالث

في تعديد مبادي

القياسات اعلم ان ما يصح ان يكون مبادي القياس اما ان يكون مصدقا
به ام لا وعلى الثاني يجب ان يكون له تاثير في النفس بانقباض او انبساط
والا فلا يصح ان يكون مبادي ويتم له المجملات وما يكون مصدقا به اما ان يفيد
تصديقا جازما او غير جازم والثاني المظنونات والاول اما ان يكون ضروريا
او غير ضروري والاول اما ظاهري او غير ظاهري والاول اما ان يكون بالحس فقط
او لا الاول المحسوسات والثاني اما ان يكون بمشاركة اخر خارج عنه او لا الاول
المتواترات والثاني المجربات وما يكون غير ظاهري فاما ان يكون في العقل
ام لا الثاني الوهميات والاول اما ان يكون بمعاونة امر ما لا فالاولي
والمقدمات الواجبة قبولها ايضا وعلى الاول يجب ان يكون تلك المعاونة